قضايا الجزيرة العربية في مناقشات مجلس النواب العراقي (١٩٥٠-١٩٥٨)

أ.م.د. صبري فالح الحمدي
الجامعة المستنصرية-كلية التربية

المقدمة

ورد ذكر المملكة العربية السعودية واليمن في مناقشات مجلس نواب البرلمان العراقي الذين كانوا يتداولون في سياسة العراق الخارجية في المجالين العربي والدولي، وحفلت تلك الجلسات بآراء طيبة عبرت عما يدور بين أوساط الرأي العام العراقي من الرغبة في تطوير العلاقة مع المملكة العربية السعودية، وما تتعرض له اليمن من اعتداءات بريطانية متكررة تستهدف النيل من استقلالها ، وهي مشاعر صميمية قلما نجد لها وجوداً، وقد تجذرت في نفوس العراقيين التواقين إلى مد العون وتقديم النجدة إلى اخوانهم العرب في كل أقطارهم، فضلاً عن الرغبة والحرص على تمتين علاقاتهم مع تلك الأقطار، وصولاً إلى تحقيق اجماع عربي ومؤثر عالمياً نحو القضايا العربية والدولية وفي المحافل العالمية.

اعرب النواب العراقيون من خلال طروحاتهم التي كان يبدونها في أثناء تلك المناقشات، التي اختصت باستعراض سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة الداخلية والخارجية، والتي يهمنا منها بقدر تعلق الأمر بموضوع البحث بالسياسة الخارجية، عند استنكارهم لاستمرار الاعتداءات البريطانية على اليمن الشقيق، مطالبين الأقطار العربية منفردة أو مجتمعة من خلال الجامعة العربية، إلى اتخاذ الاجراءات المناسبة لحماية الشعب اليمني الذي يدافع عن بلاده، التي يفترض أن تؤدي رسالتها السامية المأمول القيام بها لدعم حركات التحرر العربي وتوفير مستلزمات المساندة لاخواننا في اليمن، فضلاً عن ذلك فقد تواصلت الاتصالات الرسمية والشعبية العراقية اليمانية وكلتاهما تشير إلى أهمية اتخاذ موقف موحد ازاء قضايا الامة العربية، وعلى اثر ارسال مجلس النواب العراقي برقيات استنكار إلى الاقطار الشقيقة والدول الاسلامية والاجنبية، حول العدوان الفرنسي على مراكش، كانت اليمن من بين تلك الاقطار التي أيدت موقف الرأي العام العراقي المعبر عنه من خلال ممثليه في مجلس النواب، معربة عن استعدادها لاتخاذ خطوات من شأنها مساعدة الشعب المراكشي في كفاحه لنيل استقلال بلاده، فضلاً عن ممارسة شتى الضغوط المتاحة على فرنسا، لدفعها على تغيير سياستها العدائية والكف عن عدوانها.

أما بشأن المملكة العربية السعودية، فقد تركزت آراء النواب عند مناقشتهم لسياسة العراق الخارجية في المجال العربي، على ضرورة تمتين الصلات معها بوصفها دولة شقيقة ومسلمة ولها ثقلها السياسي والاقتصادي عربياً ودولياً والتي شهدت تطوراً ملحوظاً تمثل في عقد الاتفاقيات الاقتصادية مع العراق ورفع درجة التمثيل الدبلوماسي، فضلاً عن الحرص على عقد

معاهدات الصداقة مع المملكة العربية السعودية تعم فوائدها القطرين الشقيقين وباقي الأقطار العربية. ومن الضروري التذكير ان النواب العراقيين دعوا الحكومات العراقية المتعاقبة إلى الاقتداء بالسياسة السعودية في المجال النفطي، لأنها حققت نتائج إيجابية وانعكست مردوداتها الاقتصادية بتطور البلاد في المجالات كافة.

من جانب آخر لم تخل جلسات مجلس النواب عند استعراض القضايا العربية والدولية، وخاصة مسألة انضمام العراق إلى ميثاق بغداد عام ١٩٥٥، من انتقادات وجهها أعضاء البرلمان العراقي في معظم جلسات مجلس النواب للاوساط الرسمية بسبب استمرارها بسياسة التحالف مع الغرب ، والتي اثبتت عدم جدواها في حل مشاكل الأمة العربية ومنها قضية فلسطين بالدرجة الأساس، وفي هذه المناقشات عبر ممثلو الرأي العام عن استياءهم من وجود القواعد الاجنبية للدول الغربية في بعض الاقطار العربية ومنها المملكة العربية السعودية التي لا تزال القوات الأجنبية موجودة في أراضيها، متمنين إزالتها من القطر الشقيق، ولعل اتخاذ الرأي العام العراقي هذا الموقف نابع من شعور الاحباط الذي اصاب الانسان العربي من مواقف الدول الغربية السلبية كالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا من القضايا المصيرية، بل ومساهمة هذه الدول في خلق النكبات التي حلت في الامة العربية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر قضية فلسطين وتشريد سكانها العرب الاصليين، واستمرار العدوان البريطاني على اليمن ، فضلاً عن العدوان الفرنسي المتواصل على اقطار المغرب العربي ، لكن هذا لايعني عدم وجود اتصالات رسمية بين مملكة العراق والمملكة العربية السعودية، بدليل استمرار تبادل الزيارات بين كبار مسؤولي البلدين الشقيقين في مناسباتهما الوطنية فضلاً عن استمرار التشاور ازاء الاحداث العربية والدولية وسبل توحيد الجهود الثنائية والعربية في مواجهتها.

قضايا الجزيرة العربي في مناقشات مجلس النواب العراقي (١٩٥٠-١٩٥٨):

استأثرت الاعتداءات البريطانية المتكررة على اليمن[١] باهتمام الرأي العام العراقي، الذي عبر عن استيائه من تلك التجاوزات المخالفة للاعراف الدولية، وما زال العراقيون يتذكرون ما تعرضوا له بالامس القريب من ظلم وتعسف البريطانيين في دوري الاحتلال والانتداب وحتى بعد استقلال بلادهم، عقب دخول العراق في عصبة الامم عام ١٩٣٢، حصل ذلك في اثناء انعقاد الجلسة السادسة من الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٩ في ٢٠ شباط ١٩٥٠ برئاسة عبد الوهاب مرجان[٢] – رئيس المجلس– خلال مناقشة سياسة توفي السويدي[١] (رئيس الوزراء)

١– اود التنبيه ان اليمن والمملكة العربية السعودية هما المقصودان في تسمية قضايا الجزيرة العربية، بوصفهما القطرين العربيين الموجودين داخل اراضي الجزيرة العربية في المدة موضوع البحث.

٢– عبد الوهاب مرجان: انتخب رئيساً لمجلس النواب (١ كانون الاول ١٩٥٣–٢٩ نيسان ١٩٥٤) جدد انتخابه في ١٦ ايلول والاول من كانون الاول ١٩٥٤، والاول من كانون الاول ١٩٥٥ و ١٩٥٦، اصبح رئيساً للمجلس في الاول من كانون الاول ١٩٥٧، وفي ١٥ كانون الاول من العام نفسه تولى رئاسة الوزارة مع حقيبة الدفاع إلى ٢ آذار ١٩٥٨ و

الخارجية في المجال العربي، والاستماع إلى وجهات نظر النواب المعبرة عن مشاعرهم الاخوية ازاء مايتعرض له اشقاءهم في اليمن، التي عكسها يوسف المتولي[٢] – نائب بغداد – وهو يخاطب اعضاء المجلس على النحو الآتي: "وقد اطلعتم جميعاً عندما اسقطت الصهاينة خمس طائرات بريطانية وقتلوا ضباطها وحقروا الاحياء منهم، فان بريطانيا اكتفت بالاحتجاج ، ولكن عندما قامت جماعة يمانية بانشاء قلعة في اراضي يمانية، ارسلت اسطولها وامطرت هؤلاء بوابل من القنابل وقتلتهم ومزقت اشلاءهم، لماذا لانهم يمانيون ولنهم ارادوا انشاء قلعة في اراضيهم"[٣].

وبعد ان استمع اعضاء مجلس الامة[٤] إلى خطاب العرش الذي القاه الملك فيصل الثاني[٥]، ونورد في ادناه ما يتصل بسياسة العراق الخارجية في المجال العربي ذات العلاقة بموضوع البحث ، واليكم نصه:

حضرات الاعيان والنواب

ان هذه الاخطار العامة والخاصة المحيطة بنا تحتم علينا ان نتداول الرأي مع شقيقاتنا الدول العربية لايجاد حلول وخطط يتفق عليها ازاء هذه الاخطار تهدف إلى ضمان سلامة بلادنا وتحقيق رغبات شعوبنا العربية وامانيها.

ترك اعضاء مجلس الاعيان القاعة، وابتدأت أعمال الجلسة الاولى من الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٠ في ٢ كانون الاول برئاسة اكبر الاعضاء سناً وهو احمد حالت[٦] – نائب الكوت – وحينما انعقدت الجلسة الثالثة في ٢٨ كانون الاول ١٩٥٠ برئاسة نائب الرئيس الاول السيد

---

١٠ أيار ١٩٥٨. مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، لندن ١٩٨٧، ص٢٣٤-٢٣٥.

١- توفيق السويدي (١٨٩١-١٩٦٨): ولد في بغداد، اتم دراسته العالية بمدرسة الحقوق في اسطنبول وجامعة السوربون في باريس، تقلد رئاسة الوزارة المشار اليها بالمتن في ٥ شباط ١٩٥٠، عين وزيراً للخارجية بالوزارة المدفعية السابعة في ٧ مايس ١٩٥٣، ثم نائباً لرئيس الوزراء بالوزارة السعيدية الرابعة عشرة في ٣ آذار ١٩٥٨. باقر أمين الورد، اعلام العراق الحديث قاموس تراجم ١٨٦٩-١٩٦٩، جـ١، راجعه وقدم له د. ناجي معروف ، بغداد، ١٩٧٨م/١٣٩٨هـ، ص١٨٦.

٢- يوسف المتولي: تخرج من كلية الحقوق في بغداد ومارس المحاماة ، انتخب نائباً عن لواء بغداد في مجلس النواب في حزيران ١٩٤٨ لكنه استقال من النيابة في آذار ١٩٥٠. مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، جـ٢، دار الحكمة، ط١، لندن، ٢٠٠٤، ص٤٥٣.

٣- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٩، الجلسة (٦) في ٢٠ شباط ١٩٥٠، ص٩٥.

٤- مجلس الامة: ويتكون من مجلس النواب ومجلس الاعيان.

٥- فيصل الثاني (١٩٣٥-١٩٥٨): من مواليد بغداد، اصبح ملكاً على العراق بعد وفاة والده الملك غازي عام ١٩٣٩ تحت وصاية خاله الامير عبد الآله، اكمل دراسته خارج العراق، وبعد عودته عام ١٩٥٢ تسلم سلطاته الدستورية في ٢ أيار ١٩٥٣ بعد بلوغه سن الرشد، قتل مع أفراد أسرته بقصر الرحاب صباح يوم ١٤ تموز ١٩٥٨. مير بصري، المصدر السابق، ص٣٢.

٦- احمد حالت (١٨٦٣-١٩٥٣): وظف في ولاية بغداد فتدرج في دوائرها المالية حتى اصبح مديراً للكمرك والمكوس، انتخب نائباً عن لواء الكوت منذ عام ١٩٢٥وجدد انتخابه في جميع المجالس النيابية المتعاقبة إلى تشرين الاول ١٩٥٢.مير بصري، المصدر السابق،جـ٢، ص٣٧٦.

احمد العامر[١]، وقد دار الكلام فيها حول خطاب العرش الذي يعني مناقشة منهاج الحكومة في السياسة الداخلية والخارجية، وما اعقبه من خطاب نوري السعيد[٢] – رئيس الوزراء – الذي القاه بالأمس وتناول فيها سياسة حكومته الخارجية عربياً ودولياً. وقد انتهز اركان العبادي[٣] – نائب المنتفك – هذه المناسبة ليذكر الحكومة بما ينبغي القيام به من اجراءات ضرورية في حالة نشوب حرب عالمية، وتساءل هل نحن محايدون ام مشاركون في هذه الحرب، لاسيما وان العراق مرتبط بمعاهدات صداقة مع اقطار عربية كالمملكة العربية السعودية والمملكة اليمانية، ولنستمع إلى حديثه الآتي: "لابد لي في هذه المناسبة من الاشارة إلى حالة الحرب، انا ادعو الله سبحانه وتعالى ان ينقذ هذه البشرية من ويلات وشقاء الحرب القادمة، ويحق لنا ان نتساءل وعلى الحكومة المسؤولة ان تجيب بصراحة ووضوح، نحن مرتبطون مع جارات شرقية ودول شقيقة عربية في عدة معاهدات تحالف وصداقة، مثل معاهدة الصداقة والاخوة مع المملكة العربية السعودية والمملكة اليمانية، هل فكرتم فيما يجب عمله في ساعة اندلاع الحرب منفردين او مشتركين مع الصديقات والشقيقات والحليفة، هل نحن محايدون ؟ ومن يضمن لنا هذا الحياد ؟ وهل نحن محاربون ؟ واذا كنا محاربين فما هي الخطوات المطمنة لهذه البلاد من اعداد الاسلحة والعتاد والذخيرة والمؤن"[٤].

وعلى اثر حصول موافقة اعضاء مجلس النواب بالاجماع على الاقتراح الذي تقدم به سعد عمر[٥] – نائب كربلاء – بالجلسة الثامنة عشرة المنعقدة في ١ آذار ١٩٥١ بوصفه احدى الوسائل ، التي يعبر بها الرأي العام العراقي من خلال نوابه في تظلمه وتوجعه من العدوان

١– احمد العامر: ولد في البصرة عام ١٩١٣، درس في كلية الحقوق ببغداد، اختير نائباً اول لرئيس مجلس النواب في ١٢ شباط ١٩٥٠، اعيد انتخابه في ٢ كانون الاول ١٩٥٠ إلى أول كانون الاول ١٩٥١. مير بصري، المصدر السابق، جـ٢، ص٤٥١.

٢– نوري السعيد (١٨٨٥–١٩٥٨): من مواليد بغداد، اكمل دراسته في اسطنبول عام ١٩٠٦، شارك بالثورة العربية عام ١٩١٦، رافق تأسيس حكومة فيصل الاول وتطورها في سنوات الانتداب، اصبح رئيساً للوزراء لأول مرة (٢٣ آذار ١٩٣٠–٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢) وحول وزارته الواردة في المتن فقد كانت للمدة (٦ كانون الثاني ١٩٤٩–١٠ كانون الاول ١٩٤٩). سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٨، ص١٥ وما بعدها.

٣– اركان العبادي: كان نائباً عن لواء المنتفك عن الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لمجلس النواب (١ كانون الاول ١٩٤٩–١٥ تموز ١٩٥٠). عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، جـ١٠، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص٣٠٦–٣٠٨.

٤– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٠، الجلسة (٣) في ٢٨ كانون الاول ١٩٥٠، ص٤٠.

٥– سعد عمر (١٩١٩–١٩٧١): من مواليد كربلاء، تخرج من كلية الحقوق في بغداد عام ١٩٤١، زاول المحاماة، انتخب نائباً عن كربلاء عام ١٩٥٠، فوزيراً للمعارف في العام نفسه. مير بصري، المصدر السابق، جـ٢، ص١٤٧.

الفرنسي على مراكش وكيفية التصدي له، والذي راح يفصله فائق السامرائي[١] – نائب بغداد – امام النواب، وجاء فيه الآتي: "اود ان انور المجلس في النقاط التي تناولها هذا الاقتراح ، فهو ذو شقين، الاول يتناول الابراق الى هيئة الامم المتحدة والدول الكبرى للاحتجاج على العدوان الفرنسي، والشق الثاني هو الابراق إلى الدول العربية ومجالسها النيابية، لحمل حكوماتها على اتخاذ التدابير اللازمة التي تراها ضرورية للحد من غلواء فرنسا، وهذه التدابير تتضمن المقاطعة الاقتصادية والسياسية"[٢].

افتتح احمد العامر – نائب رئيس المجلس – محضر الجلسة التاسعة عشرة التي عقدت في ٥ آذار ١٩٥١، بتلاوة برقيات عدة وردت من مسؤولين رسميين وشعبيين عرب، منها البرقية التي وردت إلى مجلس النواب، من الوزير المفوض للمملكة العربية السعودية، يتضمن ابلاغه شكر جلالة الملك عبد العزيز آل سعود[٣] وامتنانه على الغيرة النبيلة التي اظهرها تجاه قضية مراكش مما يشير إلى متانة العلاقات الاخوية بين القطرين الجارين، وفيما يلي نص البرقية:

وزارة الخارجية – مفوضية المملكة العربية السعودية
بغداد رقم (٤٨٨) في ١٩٥١/٣/٤
صاحب السعادة السيد احمد العامر نائب رئيس مجلس النواب المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد
شرفني جلالة مولاي عبد العزيز آل سعود ان ابلغكم:
١- بأنه تلقى برقيتكم المتضمنة قرار مجلس النواب العراقي بان تنوبوا عنه في استنكار اعمال فرنسا في مراكش.
٢- وان اقدم لسعادتكم وللمجلس شكر جلالته وامتنانه على العاطفة الطيبة والغيرة النبيلة التي اظهرها المجلس تجاه هذه القضية.
٣- وان احيطكم علماً بان الحكومة السعودية مهتمة بهذا الامر بالاتفاق مع دول الجامعة العربية لاتخاذ ما يقتضيه الموقف من الاجراءات وتفضلوا بقبول فائق الاحترام[٤].

الوزير المفوض

١- فائق السامرائي: ولد في العمارة عام ١٩٠٨، دخل في كلية الحقوق في بغداد، لكنه ترك دراستها لتعرضه للسجن عام ١٩٣١، اشترك في تأسيس حزب الاستقلال وصاحب صحيفة (الجريدة)، كان نائباً عن لواء بغداد في مجلس النواب. عبد الأمير هادي العكام، تأريخ حزب الاستقلال في العراق ١٩٤٦-١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٠، ص٢٣؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ٨، ص١٣٢.

٢- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٠، الجلسة (١٨) في ١ آذار ١٩٥١، ص٢٦٩-٢٧٣.

٣- عبد العزيز آل سعود: وهو عبد العزيز بن سعود (١٩٠٢-١٩٥٣) عاهل المملكة العربية السعودية.

٤- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٠، الجلسة (١٩) في ٥ آذار ١٩٥١، ص٢٧٧-٢٧٨.

لاقى موقف مجلس النواب العراقي ترحيباً طيباً من الامام احمد بن يحيى[1] (ملك اليمن) ممثلة بالبرقية التي اعلن عن وصولها احمد العامر – نائب رئيس المجلس – خلال انعقاد الجلسة العشرين في ٨ آذار ١٩٥١ من الشقيقة اليمن حول اعتداء فرنسا على الشعب المراكشي الذي يكافح من اجل نيل استقلال بلاده، وهو ما يشير إلى وحدة المشاعر العربية ازاء مواجهة الخطر الاجنبي، وتم تلاوتها وفيما يأتي نصها:

> من ملك اليمن الامام احمد إلى سعادة احمد العامر – نائب رئيس مجلس النواب العراقي – بغداد
> استلمنا برقية سعادتكم المؤرخة اول مارس ١٩٥١ المتعلقة بالحالة في مراكش العزيزة وقد سرنا اهتمام ممثلي الشعب العراقي الشقيق بأخواننا المراكشيين واننا نتابع بمزيد الغيرة والعطف الاخوي تطورات الحالة في بلاد اخينا عظمة السلطان والخير فيما سنقرره مجتمعين في نطاق الجامعة العربية عزز الله الغيرة العربية مقدرين للندوة البرلمانية العراقية غيرتها ويقظتها في ظل اخينا جلالة الملك فيصل الثاني وسمو الوصي المعظم[2].

شهدت الجلسة الثالثة من الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥١ والمنعقدة في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٢، مناقشة النواب للجرائم الوحشية التي ارتكبتها بريطانيا في مصر عند استعراض سياسة الحكومة الخارجية، وكيف ان الاستعمار البريطاني اخذ يمارس السياسة نفسها بعد انحسار نفوذه في الهند، في مناطق جنوبي الجزيرة العربية (اليمن)، الامر الذي يتطلب من العرب تكتيل مجهوداتهم وشن الحرب على بريطانيا، اذ استهل فائق السامرائي – نائب بغداد – حديثه في الاشادة ببطولات المقاومة المصرية ضد القوات البريطانية، واضاف: "ان الجرائم الوحشية التي ترتكبها بريطانيا في مصر والتي تطالعنا الانباء بها كل يوم، لم يسبق لها مثيل في التاريخ منذ العصور البربرية حتى اليوم، الاّ في تاريخ بريطانيا التي اضافت اليوم إلى تلك الصحائف السود صفحة دموية جديدة في كفر احمد عبده ومعركة التل الكبير...، سادتي لم يبق للاستعمار البريطاني ظل في الارض اليوم الاّ في الشرق العربي، فلقد تقلص الأخطبوط البريطاني من الهند ومن برما ومن غيرها، واستقر في جنوبي الجزيرة العربية وفي العراق وفي

١- هو سيف الإسلام أحمد بن يحيى (١٨٤٨-١٩٦٢) تولى الإمامة في اليمن بعد مقتل والده الإمام يحيى عام ١٩٤٨. خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، جـ٤، بيروت، ١٩٧٠، ص١٣١٠.

٢- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٠، الجلسة (٢٠) في ٨ آذار ١٩٥١، ص٢٩٤.

سائر اجزاء هذا الوطن، فعلى العرب ان يعملوا على شن حرب اجماعية ضد بريطانيا في كل جزء من اجزاء هذا الوطن"[١].

مما سبق نستنتج ان الرأي العام العراقي كان يتابع الاعتداءات البريطانية على اشقائهم في اليمن، وصار يشعر بالقلق من استمرارها، مما أدى إلى ارتفاع الأصوات من داخل مجلس النواب داعية الاقطار العربية إلى ضرورة اتخاذ الاجراءات المناسبة لوقف العدوان البريطاني على اليمن، حتى ان تطلب الأمر اللجوء إلى القوة العسكرية لتحقيق ذلك.

وبحكم الثقل السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به المملكة العربية السعودية على الصعيدين العربي والدولي، فقد ورد اسمها على ألسن أحد النواب العراقيين، بوصفها احد الاقطار العربية التي من المؤمل ان تشترك مع اقطار عربية في اقامة قيادة دفاعية في الوطن العربي، هذا الموضوع ورد بصيغة سؤال من توفيق المختار[٢] – نائب بغداد– موجه إلى جميل المدفعي[٣] – رئيس الوزراء – حول انشاء قيادة عربية في الشرق الاوسط، بالجلسة العشرين المنعقدة في ٢٢ نيسان ١٩٥٣ من الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٥٢–١٩٥٣، ومتسائلاً هل هذه القيادة المقترحة جديدة وتختلف عن اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وراجياً ان يجيب عنه شفهياً امام المجلس وهذا نص السؤال: "اذاع راديو بغداد صباح اليوم بان اللواء محمد نجيب رئيس الوزارة المصرية سيبحث مسألة انشاء قيادة دفاعية عربية في الشرق الاوسط يكون مقرها منطقة السويس، مع فخامة السيد كميل شمعون (رئيس الجمهورية اللبنانية) ومع سمو الأمير فيصل آل سعود[٤] (وزير الخارجية) وسيبحثون مسألة توجيه السياسة العربية تجاه الدول التي تساعد معونتها العسكرية والمالية في تحسين الاحوال في البلاد، فهل هذه القيادة المنوي انشاؤها

١– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥١، الجلسة (٣) في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٢، ص٩–١٠.

٢– توفيق المختار (١٨٩٩–١٩٦٩): من مواليد بغداد، انتمى إلى السلك العسكري وتقلد عدة وظائف إدارية، انتخب نائباً عن لواء بغداد في حزيران ١٩٥٠، جدد انتخابه في الدورات الانتخابية المتعاقبة إلى آذار ١٩٥٨. مير بصري، المصدر السابق، جـ٢، ص٤٦١.

٣– تشكلت وزارة جميل المدفعي السادسة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ بعد استقالة وزارة نور الدين محمود التي تولت قمع انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢. لمزيد من التفاصيل انظر جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١–١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٦، ص٧٢٥.

٤– فيصل عبد العزيز: تولى منصب وزير الخارجية السعودي (١٩ كانون الاول ١٩٣٠–٢١ كانون الاول ١٩٦٠). لمزيد من التفاصيل انظر فهد القحطاني، صراع الاجنحة في العائلة السعودية، ط١، لندن، الصفا للنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص٣١٤.

هي غير القيادة الموحدة التي نصت عليها اتفاقية الدفاع العربي المشترك بين دول الجامعة العربية، والتي سبق للمجلس العالي المصادقة عليها بتأريخ ١٥ آذار ١٩٥٣ ؟ أم ماذا ؟ "[١].

اثارت تصريحات ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني التي ادلى بها في مجلس العموم في ١٢ مايس ١٩٥٣ والمؤيدة للكيان الصهيوني، موجة غضب بين اوساط الرأي العام العراقي ذات التوجهات القومية المعروفة، وهو ما حفلت به مداولات النواب بخصوص ما يفترض بالحكومة العراقية ان تتبعه من سياسة خارجية تقوم على توثيق علاقاتها بالاقطار العربية، لمواجهة المخاطر الخارجية التي تحدق بالامة العربية، وكان من الطبيعي ان تلقى حالة الاستياء هذه تطميناً من الاوساط الرسمية العراقية، التي عبرت عنها كلمة توفيق السويدي – وزير الخارجية – في اثناء مناقشة سياسة العراق الخارجية، بالجلسة التاسعة والعشرين المنعقدة في ١٩ مايس ١٩٥٣ برئاسة محمد فاضل الجمالي[٢] ذات الصلة بموضوع البحث، وفيما يأتي نصها: "ان سياسة الود والاخاء بين العراق والمملكة العربية السعودية مستمرة على احسن وجه، وقد كان حضور صاحب السمو الملكي[٣] ولي عهد المملكة العربية السعودية حفلة التتويج[٤] خير عامل لتقوية الصلات الاخوية المذكورة وزيادة وثوقها"[٥]، مما يشير إلى وجود علاقات طيبة بين مملكة العراق والمملكة العربية السعودية في تلك المرحلة من تأريخ العلاقات بين البلدين، التي تميزت بكثرة التحديات التي واجهتها الاقطار العربية، وفي المقدمة منها استمرار الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين، فضلاً عن تواصل العدوان البريطاني – الفرنسي المدعوم من قبل الولايات المتحدة الامريكية على الشعب العربي.

ولعل من دلالات قوة المد القومي لدى العراقيين في عقد الخمسينيات من القرن العشرين، مطالبة النواب الحكومات العراقية المتعاقبة بالاهتمام بأوضاع الاقطار العربية الأخرى التي لم تكن أعضاء في الجامعة العربية، وعدم الاقتصار في توجهاتها العربية على صعيد

١- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة (٢٠) في ٢٢ نيسان ١٩٥٣، ص٣٢٩.

٢- محمد فاضل الجمالي (١٩٠٣-١٩٩٧): من مواليد الكاظمية، أكمل دراسته في علم النفس من الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٢٢، نال شهادة الدكتوراه من جامعة كولومبيا الأمريكية عام ١٩٣٢، انتب رئيساً لمجلس النواب (٢ كانون الأول ١٩٥٠- أول كانون الاول ١٩٥١) (٢٤ كانون الثاني ١٩٥٣-٢٣ تموز ١٩٥٣) ونائباً عن لواء الديوانية في أعوام ١٩٥٣و ١٩٥٤، عين رئيساً للوزراء في ١٧ أيلول ١٩٥٣، وأعاد تأليفها في ٨ آذار ١٩٥٤. محمد فاضل الجمالي، ذكريات وعبر، بيروت، ١٩٦٤، المقدمة؛ مير بصري، المصدر السابق، جـ٢، ص٧-٨.

٣- ويقصد به الأمير فيصل بن عبد العزيز ولي العهد السعودي.

٤- جرت مراسم حفلة تتويج الملك فيصل الثاني في ٢ أيار ١٩٥٣ بحضور عدد من الشخصيات العربية والدولية، ومنها سمو الأمير فيصل بن عبد العزيز ولي العهد السعودي.

٥- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة (٢٩) في ١٩ مايس ١٩٥٣، ص٥٧٩.

السياسة الخارجية على الاقطار الاعضاء فيها، هذه الآراء طرحها عبد الرحمن الجليلي[١] – نائب الموصل – خلال انعقاد الجلسة الحادية والثلاثين لمجلس النواب في ٢٦ مايس ١٩٥٣، ولندعه يعبر عما يريده من الحكومة العراقية: "أما البلاد الأخرى التي لا تدخل الجامعة العربية فقد أهملنا أمرها، فالخليج وعدن لا نعلم عن أمرهما شيئاً، فضلاً عن ان صلاتنا باليمن تكاد تكون معدومة"[٢]، وقد لخص توفيق السويدي – وزير الخارجية – الموقف الرسمي بالجلسة نفسها بقوله: "ان سياسة العراق هي سياسة عربية حرة تستهدف استكمال جميع وسائل الاستقلال للاقطار العربية ودون ان تخضع للضغوط الخارجية"[٣].

وبمناسبة مناقشة المادة الرابعة عشرة من المنهاج المتضمنة تقرير لجنة الشؤون المالية في المرسوم رقم (١٠) لسنة ١٩٥٣ الصادر بإضافة مبالغ إلى ميزانية السنة ١٩٥٣ المالية، فان ذلك لم يقف حائلاً دون تناول النواب قضايا التحرر التي يخوضها اشقاؤهم في عدن (اليمن) ضد العدوان البريطاني، ومستفسرين من المسؤولين العراقيين عن دور الجامعة العربية وما قدمته من عون لادامة ذلك الكفاح الوطني، فضلاً عن الإشارة إلى التطورات الأخيرة التي وقعت في سوريا[٤] وضرب مثلاً باهتمام الحكومة السعودية بهذه التطورات، وكيف ان ملكها عبد العزيز بن سعود استدعى القائم بالاعمال السعودي في دمشق ليطلعه على ما جرى هناك، وعبر عن هذه الاحاسيس القومية عبد الكريم كنه[٥] – نائب بغداد – في اثناء انعقاد الجلسة السابعة عشرة في ٢ شباط ١٩٥٤، من خلال تقديمه سؤالين إلى الحكومة راجياً الاجابة عنها: "الأول: ما هي سياسة الجامعة العربية بخصوص المحميات (عدن – حضرموت – لحج)[٦]، والثاني: اود ان

١- عبد الرحمن الجليلي (١٩١٤-١٩٩٦): من مواليد الموصل، نال الليسانس في الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٤٢ والدكتوراه في الاقتصاد السياسي عام ١٩٤٦، انتخب نائباً عن لواء الموصل في كانون الثاني ١٩٥٣، عين وزيراً للاقتصاد في ١٧ ايلول ١٩٥٣ حتى استقال في ٤ كانون الثاني ١٩٥٤. مير بصري، المصدر السابق، جـ٢، ص١٨١.

٢- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة (٣١) في ٢٦ مايس ١٩٥٣، ص٦١١.

٣- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة (٣١) في ٢٦ مايس ١٩٥٣، ص٦١٣.

٤- وقع انقلاب عسكري تزعمه أديب الشيشكلي في سوريا يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١، اصبح بموجبه حاكماً عسكرياً كما عزل رئيس الجمهورية والحكومة وحل المجلس النيابي. لمزيد من التفاصيل انظر باتريك سيبل، الصراع على سوريا دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة سمير عبده، بيروت، ١٩٦٨، ص١١٢.

٥- عبد الكريم كنه (١٩٢٠-١٩٨٣): من مواليد بغداد، اكمل دراسته في كلية الحقوق ، ثم مارس المحاماة، انتخب نائباً عن لواء بغداد في كانون الثاني ١٩٥٣ وحزيران ١٩٥٤ وأيلول ١٩٥٤ ونيسان ١٩٥٨ إلى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. مير بصري، المصدر السابق، جـ٢، ص١٥٦.

٦- هذه المناطق تمثل الاقسام الجنوبية من اليمن.

اسأل من الحكومة هل ورد إليها أو إلى وزارة الخارجية من القائم بأعمالها في الشام ما يبين حقيقة الوضع في سوريا، كما فعل الوزير السعودي إذ طار بطائرة ملكية خاصة لمقابلة مليكه لاطلاعه على حقيقة الوضع، فهل قام القائم بالمفوضية في الشام بمثل ما قام به الوزير السعودي"[١].

شغلت السياسة البريطانية المعادية لأقطار الجزيرة العربية (اليمن، المملكة العربية السعودية) جانباً من الهموم اليومية للرأي العام العراقي، فضلاً عن القضية الفلسطينية وحركات التحرر العربي في أقطار المغرب العربي، الأمر الذي دفع نوابه لمناشدة الحكومة لاتخاذ التدابير المناسبة لمعاونة تلك الأقطار العربية وهي تقاوم الاعتداءات البريطانية المتكررة عليها، اذ انبرى عبد الرزاق الحمود[٢] – نائب البصرة – بالجلسة نفسها مستفسراً: "هل للدول العربية جميعاً مشاكل مع الحكومة البريطانية ؟ سادتي ان اليمن قد اعتدى عليها الإنكليز والمملكة السعودية قد اعتدى عليها الإنكليز أيضاً، فما هي الخطط الإيجابية والإجراءات الفعالة التي قام بها العراق لنصرة الدول العربية على انكلترا "[٣].

وعند افتتاح أعمال الجلسة الحادية والعشرين المنعقدة في ١٦ شباط ١٩٥٤ أعلن عبد الوهاب مرجان – رئيس مجلس النواب – ان المادة الأولى من المنهاج تتضمن ورود سؤال من عبد الرزاق الحمود – نائب البصرة – الموجه إلى محمد فاضل الجمالي[٤] – رئيس الوزراء – ليجيب عنه شفهياً أمام المجلس، وفيما يأتي نصه: "لماذا لم يتم دفع التمثيل السياسي بين العراق والمملكة العربية السعودية إلى درجة سفارة ؟ واضاف: "لماذا لا يوجد تمثيل سياسي بين العراق واليمن ؟ "[٥]، مما يشير إلى رغبة العراقيين إلى تطوير علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع أشقائهم في مملكة اليمن والمملكة العربية السعودية، وانهم كانوا المبادرين في سبيل تحقيق الاماني التي يأمل كل العرب في الوصول إليها ، ولم تتأخر إجابة عبد الله بكر[٦] – وزير

١– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣–١٩٥٤، الجلسة (١٧) في ٢ شباط ١٩٥٤، ص٤٢١و ٤٢٥.

٢– عبد الرزاق الحمود: من مواليد البصرة، حاصل على شهادة الحقوق ، مارس المحاماة، انتخب نائباً عن لواء البصرة في كانون الثاني ١٩٥٣. مير بصري، المصدر السابق، جـ٢، ص٤٥٦.

٣– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣–١٩٥٤، الجلسة (١٧) في ٢ شباط ١٩٥٤، ص٤٢٥.

٤– وزارة محمد فاضل الجمالي الأولى (١٧ أيلول ١٩٥٣– ٢٧ شباط ١٩٥٤).

٥– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣–١٩٥٤، الجلسة (٢١) في ١٦ شباط ١٩٥٤، ص٤٦٨.

٦– عبد الله بكر (١٩٠٧–٢٠٠٣): ولد في الموصل، اكمل دراسته بالجامعة الامريكية في بيروت، اصبح وزيراً للخارجية (١٧ أيلول ١٩٥٣–٨ آذار ١٩٥٤) عين رئيساً للديوان الملكي في ١١ آذار ١٩٥٤ إلى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. مير بصري، المصدر السابق، جـ٢، ص١٦٨.

الخارجية – الذي كان حاضراً بالجلسة المذكورة، الذي أجمل فيها سياسة وزارته تجاه الأقطار العربية، وإليكم نص كلمته: "ان سياسة العراق الخارجية هي تقوية وتوطيد أواصر الاخوة والصداقة والتعاون بين البلاد العربية، والعراق حريص على هذه الروح، وان رفع التمثيل الدبلوماسي لا يتم من ناحية واحدة إنما يجب ان يكون من الناحيتين، والعراق مستعد على رفع التمثيل مع شقيقاته الدول العربية إذا تم الاتفاق على هذا"[١].

وعلى ما يبدو فان رد وزير الخارجية لم يكن مقنعاً لنائب البصرة، بدليل ان عبد الرزاق الحمود اجاب عبد الله بكر بضرورة ان يكون العراق المبادر في تقوية صلاته مع اشقائه في الجزيرة العربية، ورد ذلك في الجلسة نفسها وعلى النحو الآتي: "سادتي ان التمثيل كان قرينة على زيادة اهتمام تلك الدولة بالأخرى، وغريب جداً ان يقول معالي وزير الخارجية ان تبادل التمثيل الدبلوماسي او رفعه يكون نتيجة مفاوضة وتفاهم بين الطرفين ، فهل طلب العراق من الدول وبدأ المفاوضة معها على رفع التمثيل أو تأسيسه ؟ وهل طلب تأسيس التمثيل بين العراق واليمن مثلاً ؟ ولماذا لم يكن العراق البادي بالمفاتحة "[٢].

شهدت الجلسة الحادية والعشرون أيضاً، الاستفسار الذي قدمه عبد الكريم كنه – نائب بغداد – إلى الحكومة حول زيارة محمد فاضل الجمالي – رئيس الوزراء – إلى الأردن[٣]، وهل لها علاقة بالاجتماع الذي عقده ملكا الأردن والسعودية مؤخراً أو ان الأمر يتعلق بدعوة رئيس الوزراء إلى إقامة اتحاد بين الأقطار العربية، وفيما يأتي نص استفساره: "هل كانت لزيارة فخامة رئيس الوزراء إلى الأردن علاقة بالاجتماع الذي عقد بين العاهلين الأردني والسعودي على الحدود المشتركة، أم كانت له علاقة بدعوته إلى الاتحاد التي اطلقها في جامعة الدول العربية"[٤].

احتلت القضية الفلسطينية الأولوية عند مداولات النواب لسياسة العراق الخارجية عربياً ودولياً، فضلاً عن حرصهم على تناول مواضيع أخرى، ومما يعزز ذلك متابعة الرأي العام العراقي من خلال ممثليه في البرلمان لموضوع المقاطعة الاقتصادية الذي اتخذته الجامعة العربية ضد الكيان الصهيوني ، ومتابعة مدى صحة ما أوردته الأنباء عن تصدير النفط من

١- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة (٢١) في ١٦ شباط ١٩٥٤، ص٤٦٨.

٢- المصدر نفسه، ص٤٦٩.

٣- يشير الروسان إلى رغبة العراق بتحقيق الاتحاد مع الاردن. لمزيد من التفاصيل انظر ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية ١٩٤١-١٩٥٨، بيروت، ١٩٧٩، ص١٨١-١٨٢.

٤- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة (٢١) في ١٦ شباط ١٩٥٤، ص٤٧٤-٤٧٥.

المملكة العربية السعودية وأقطار خليجية إلى الأرض المحتلة، مما يعد خرقاً لقرار المقاطعة الاقتصادية، وعبر عن حالة الريبة هذه المقترنة بالحرص على نجاح هذه المقاطعة، طارق العسكري[١] – نائب العمارة – الذي خاطب محمد فاضل الجمالي – رئيس الوزراء – بالجلسة السابعة والعشرين المنعقدة في ٧ آذار ١٩٥٤ قائلاً: "اود أن أسأل فخامة رئيس الوزراء عما قامت به الحكومة لسد الثغرات في موضوع المقاطعة الاقتصادية (لاسرائيل)، ويقال ان شحنات من النفط قد أرسلت إلى (اسرائيل) ومصدر ذلك المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين، فالحكومة البريطانية مهتمة بموضوع حرية الملاحة عبر قناة السويس بغية ايصال النفط إلى اسرائيل، أرجو من فخامة رئيس الوزراء ان يطمن المجلس العالي عن المساعي التي تبذل في الطرق الدبلوماسية لاتخاذ خطوة موحدة مع الحكومات العربية، تجاه هذا العمل الذي يقصد منه احداث ثغرة خطيرة في موضوع المقاطعة "[٢].

وعلى اثر الزيارة التي قام بها عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا إلى العراق، وتوصله إلى عقد اتفاق[٣] للتعاون مع الجانب العراقي برئاسة نوري السعيد – رئيس الوزراء – في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٥، كلف الأخير محمد فاضل الجمالي –نائب الديوانية – ليقوم بزيارة كل من الأردن وسوريا ومصر على رأس وفد عراقي، للتباحث حول الاوضاع العربية وتوضيح الأسباب التي دفعت العراق للاتفاق مع تركيا، هذه القضايا ضمها محضر الجلسة الحادية والعشرين من الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٥٤–١٩٥٥، والمنعقدة في ٦ شباط ١٩٥٥، والتي تناولت أيضاً مشاركة العراق بوفد رسمي برئاسة محمد فاضل الجمالي في اجتماع القاهرة، وقد ضم رؤساء الوزارات العرب، وطرح خلاله العراق المشروع المقترح للتعاون مع تركيا وضرورات عقده خدمة لمصلحة العراق والعرب، والتأكيد على كسب تأييد تركيا بهدف دعم مواقف الأقطار العربية في الساحة الدولية، وتميز الموقف السعودي بعدم انتقاد الخطوة العراقية، ونقل لنا الآراء المختلفة حول هذا الموضوع بين مؤيد ومعارض للاتفاق رئيس الوفد العراقي على النحو الآتي: " قال سمو الأمير فيصل (بن عبد العزيز) رئيس وزراء المملكة العربية السعودية، ان المسألة بسيطة ولماذا لا تخبرون بذلك من قبل، في حين اتهم جمال عبد الناصر رئيس الوفد المصري

١– طارق العسكري (١٩١٤–١٩٨٦): اكمل دراسته بالهندسة من جامعة كمبردج عام ١٩٣٥، انتخب نائباً عن لواء العمارة في كانون الثاني ١٩٥٣ وحزيران ١٩٥٤ وايلول ١٩٥٤، انتخب نائباً لرئيس المجلس في ١٦ أيلول ١٩٥٤ وكانون الاول ١٩٥٤. مير بصري، المصدر السابق، جـ٢، ص٤٣٩.

٢– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣–١٩٥٤، الجلسة (٢٧) في ٧ آذار ١٩٥٤، ص٥٩٢.

٣– لمزيد من التفاصيل عن هذا الاتفاق والتعاون العراقي – التركي انظر عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية التركية ١٩٣٢–١٩٥٨، دار الكتب، بغداد، ١٩٨٦، ص١١٩.

العراق ووصفه بأنه يسعى إلى تفريق العرب، واضاف الجمالي مخاطباً الحضور من النواب: "ان الاخوان الذين اجتمعوا لوضع البيان المشترك لم يتفقوا وكان المخالفان لبنان وسوريا والدول الأخرى لم تبد رأيها باستثناء المملكة العربية السعودية، ولكن المملكة العربية السعودية كانت صريحة تتخذ الموقف السلبي منا، أما اليمن فقد دل موقفها على بعد النظر والحكمة وأشر إلى ناحية مهمة، وقلت لهم إذا كنا ننفي وجود حالات خاصة لكل بلد وان الظرف الخاص الذي به العراق لا يؤخذ بنظر الاعتبار، فما رأيكم في مطار الظهران وما رأيكم في القواعد في ليبيا، هذه كلها حالات خاصة ، فقال سمو رئيس الوزارة السعودية مطار الظهران نستطيع ان نأخذه في أية ساعة ، قلت له اذا تستطيع أرجو ان تأخذه غداً فسلمه إلى الضمان الجماعي[١] العربي"[٢].

أبدى عدد من النواب تأييدهم لموقف الحكومة في الاتفاق مع تركيا وراحوا ينتقدون مواقف بعض الدول العربية التي تقودها مصر والمعارضة لهذا الاتفاق، لاسيما ان كثيراً من تلك الأقطار ترتبط باتفاقيات مع دول أجنبية وحتى توجد قواعد أجنبية في أراضيها، وجسد هذه الأفكار محمد مشحن الحردان[٣] – نائب الدليم – بالجلسة نفسها الذي دافع عن موقف الحكومة ومؤكداً ان من حق العراق ان يعقد ما يشاء من المعاهدات، لضمان سلامة أمنه والمحافظة على مصالحه على أن لا تتعارض مع ميثاق الضمان الجماعي العربي،و بشأن موضوع البحث أورد ما يأتي: "اقدمت الحكومة السعودية على اجراء اتفاقية مطار الظهران سنة ١٩٥١، فأعطت هذا الجزء من بلادها إلى أمريكا ومع هذا لم تحصل أية ضجة، فلماذا تقوم هذه الضجة إذا ما قام العراق بعقد اتفاقية، وان من حق العراق ان يعقد اتفاقيات تضمن مصالحه"[٤]. وايده في رأيه زميله صادق البصام[٥] – نائب بغداد – الذي أعرب عن تأييده للاتفاق العراقي التركي ، ومنتقداً

١- يرى سيد نوفل ان ميثاق الضمان الجماعي العربي كرس المصالح العربية بالمنطقة العربية والنسج على منوال حلف الاطلسي بالاعتماد على الدعم الاجنبي دون العون العربي. سيد نوفل، العمل العربي المشترك ماضيه ومستقبله، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ١٩٦٨، ص١١٧.

٢- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة (٢١) في ٦ شباط ١٩٥٥، ص٤٣٧-٤٤٢.

٣- محمد مشحن الحردان: كان نائباً عن لواء الدليم عن الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الرابع (١ كانون الاول ١٩٥١- ٣٠ حزيران ١٩٥٢) والدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول (١ كانون الاول ١٩٥٤- نهاية ايار ١٩٥٥). عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ١٠، ص٣٠٦-٣١٢.

٤- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة (٢١) في ٦ شباط ١٩٥٥، ص٤٤٨-٤٥٠..

٥- صادق البصام (١٨٩٧-١٩٦٠): من مواليد بغداد، حصل على شهادة الحقوق عام ١٩٢٥، زاول المحاماة، شغل عضوية مجلس النواب لأكثر من مرة. الياهو دنكور ومحمود فهمي درويش، الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦،

وجود القواعد الأجنبية في بعض الأقطار العربية ومنها المملكة العربية السعودية ، ومما جاء في كلمته الآتي: "ففي هذه الفترة من الزمن اندفعت الحكومة السعودية إلى ان تعقد تحالفاً مع أمريكا وذلك في سنة ١٩٥١ ، فمنحت بموجبه حق اقامة قواعد عسكرية لأمريكا في الظهران، وهاهي القواعد العسكرية جاثمة على حدود العرب، اما قول سمو الأمير فيصل رئيس الوزارة السعودية بأن في استطاعته الاستيلاء على هذه القواعد وأخذها من الحكومة الأمريكية ، فهو قول يتنافى مع صراحة المعاهدة العسكرية المعقودة بين المملكة العربية السعودية والحكومة الأمريكية"[١].

تكررت الانتقادات التي أبدتها بعض أوساط الرأي العام العراقي إلى بعض الأقطار العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ومصر اللتين تزعمتا المعارضة العربية للاتفاق العراقي التركي الموقع ببغداد في ٦ كانون الثاني ١٩٥٥، اذ اعلن عز الدين ملا[٢] – نائب الرئيس الأول – بالجلسة الثالثة والعشرين المنعقدة في ١٤ شباط ١٩٥٥، ان المادة الثانية من المنهاج تقرير لجنة الشؤون الخارجية في لائحة قانون تصديق اتفاقية الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، وبهذه المناسبة فقد اذن نائب الرئيس الأول للمجلس للنواب الذين يرغبون بالكلام حول الأسس والمبادئ المتعلقة بهذه الاتفاقية بالتحدث، وكان في مقدمتهم محمود بابان[٣] – نائب كروك – الذي اشار إلى الاوضاع السياسية التي تمر به الأقطار العربية، ومنها ما يتصل بمعارضة بعض الأقطار العربية للاتفاق العراقي التركي، ونقتطف من كلمته السطور الآتية: "وذلك ازاء الأزمة التي أثارتها مصر ومن ورائها المملكة العربية السعودية حول الاتفاق العراقي التركي ، سادتي ان المملكة العربية السعودية كما اعتقد ومع كل هذا السخط والجعجعة وافقت على انشاء الاميركان قاعدة بحرية وجوية وبرية في بلادها"[٤]، فيما أوضح زميله عبد

بغداد، وزارة الداخلية، ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م، ص٨٩٣؛ حيدر طالب الهاشمي، صادق البصام ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، المقدمة.

١- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة (٢١) في ٦ شباط ١٩٥٥، ص٤٦٧.

٢- عز الدين ملا: ولد في أربيل عام ١٨٦٧، درس في الجامعة الأمريكية ببيروت، انتخب نائباً عن لواء أربيل في مجلس النواب منذ عام ١٩٤٧، اختير نائباً ثانياً لرئيس المجلس في ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٣، فنائباً أول للرئيس (١ كانون الأول ١٩٥٣)، وجد انتخابه بعد ذلك إلى ١٥ كانون الأول ١٩٥٧، انتخب نائباً أول للرئيس (١٠ أيار ١٩٥٨-١٤ تموز منه). مير بصري، اعلام الكرد، رياض الريس للكتب والنشر، ط١، لندن، ١٩٩١،ص٢٥٠-٢٥١.

٣- محمود بابان: من مواليد عام ١٩٢٠، تخرج من كلية الحقوق ببغداد عام ١٩٤٣، انتخب نائباً عن قضاء كفري (كركوك) في الدورات النيابية ١٩٥٣و ١٩٥٤ و ١٩٥٨. مير بصري، اعلام الكرد، ص٢٥١.

٤- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة (٢٣) في ١٤ شباط ١٩٥٥، ص٤٨٢.

العزيز الخياط[١] – نائب الكوت – بالجلسة نفسها ان الاتفاق الذي حصل مع تركيا يهدف إلى توثيق العلاقات بين الاقطار العربية وبضمنها المملكة العربية السعودية ، ولنستمع إلى وجهة نظره المؤيدة للاتفاق المذكور: "ان الاتفاق لم يخلق لشتم العرب وإنما وجد لاجل توحيد الروابط بين البلاد العربية"[٢].

ادى انضمام العراق إلى ميثاق بغداد[٣] في ٢٤ شباط ١٩٥٥ إلى إثارة ردود فعل عربية سلبية خاصة من المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا، الأمر الذي دفع بنوري السعيد[٤] – رئيس الوزراء – إلى الإشادة بالميثاق، لأنه يساعد العراق على التخلص من معاهدة عام ١٩٣٠ مع بريطانيا ، ومذكراً الأقطار الشقيقة المعارضة، بانه لم يقتصر على العراق فحسب، وإنما بإمكان الاقطار الشقيقة ان تكون اعضاء فيه، ومعرباً عن أمله في انضمام الولايات المتحدة الامريكية إلى الميثاق بحكم صلاتها الطيبة مع المملكة العربية السعودية في أقرب فرصة ممكنة، ورد ذلك في أثناء انعقاد الجلسة الثامنة والعشرين في ٢٦ شباط ١٩٥٥، وأشار فيها: "ان المادة الخامسة من الميثاق اوضحت بأنه مفتوح للدول العربية ، نريد ان نصفي علاقاتنا القديمة التي ينتظرها الشعب العراقي بفارغ الصبر لانهاء معاهدة ١٩٣٠، وقد نجعل علاقاتنا مع الحكومة البريطانية على أساس هذا الميثاق، وكذلك نأمل بالنظر إلى علاقات حكومة أمريكا مع الحكومة السعودية قد ينتظر أن تنضم الحكومة الأمريكية لهذا الميثاق بعد مدة من الزمن"[٥].

وخلال استعراض سياسة الحكومة في المجال الخارجي بالجلسة نفسها، انبرى محمد فاضل الجمالي[٦] – نائب الديوانية – متحدثاً ومشيراً إلى مناصرته لموقف الحكومة بالانضمام

١- عبد العزيز الخياط: من مواليد عام ١٨٩١، حصل على شهادة الحقوق ، مارس المحاماة، عين حاكم اول الجزاء في بغداد، انتخب نائباً عن لواء الكوت في مجلس النواب. الياهو دنكور ومحمود فهمي درويش، المصدر السابق، ص٩٠٤.

٢- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة (٢٣) في ١٤ شباط ١٩٥٥، ص٤٨٥.

٣- ميثاق بغداد (حلف بغداد): سعت بريطانيا بعد الغاءها معاهدة عام ١٩٣٠ مع العراق الى ايجاد هذا الميثاق، لانه البديل المفضل للحفاظ على مصالحها ، وقد ضم: العراق، ايران، تركيا، باكستان، بريطانيا، واصبحت الولايات المتحدة الامريكية عضواً مراقباً فيه. لمزيد من التفاصيل انظر جهاد مجيد محي الدين، حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة عين شمس، ١٩٧١، ص٢٣٧.

٤- وزارة نوري السعيد الثانية عشرة (٣ آب ١٩٥٤- ١٧ كانون الاول ١٩٥٥).

٥- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة (٢٨) في ٢٦ شباط ١٩٥٥، ص٥٨٢..

٦- كان نائباً عن لواء الديوانية عن الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الأول لمجلس النواب (١ كانون الأول ١٩٥٤- ايار ١٩٥٥). عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق، جـ١٠، ص٣١١-٣١٢.

لميثاق بغداد، لأنه ينصب في خدمة العراق والأقطار العربية، داعياً العرب في بلدانهم وبضمنها المملكة العربية السعودية واليمن إلى مساندة سياسة العراق الإيجابية والتعاون معه، وإليكم نص حديثه: "نحن نسير على سياسة إيجابية في العراق لنتفاهم ونتعاون ونوجه نداء إلى اخواننا في المملكة العربية السعودية واليمن...، ونقول لهم هذا هو الطريق فسيروا معنا ولا يظللكم الظالمون ، فاخرجوا واتصلوا وانظروا إلى العالم لتدركوا مسؤولياتكم، ولابد لنا من أن نتوجه بالدعاء إلى الله تعالى ونقول (اللهم اهدي قومي فإنهم لا يعلمون..."[١].

اعربت بعض أوساط الرأي العام العراقي عن أسفها لوفاة المغفور له عبد العزيز بن سعود[٢] عاهل المملكة العربية السعودية عام ١٩٥٣، الذي أثبت إمكانية في إدارة شؤون بلاده الداخلية والخارجية، متمنين الازدهار والتطور للقطر الشقيق، مما يشي إلى رغبة العراقيين بتقوية علاقاتهم مع اشقاءهم في المملكة العربية السعودية، وجسد تلك المشاعر علي كمال[٣] – نائب السليمانية – في أثناء انعقاد الجلسة الثامنة في ٧ كانون الثاني ١٩٥٦ من الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٥–١٩٥٦، التي شهدت نقاشاً أغناه النواب بطروحاتهم حول سياسة العراق الرسمية ازاء الدول العربية، والمحاور الأساسية لاتجاهاته العربية ، ومما ورد في كلمته الآتي: "سادتي لا يظهر ان نكبة الجارة السعودية والعرب بوفاة الراحل العظيم جلالة الملك عبد العزيز بن السعود كانت أكبر مما يظن لان جلالته رحمه الله كان يمسك بأنامله خيوط سياسته الداخلية والخارجية يشدها ويجذبها كما يشاء، وان الانقسامات أو الخلافات الموجودة بين البلاد العربية وان بدأت في زمن جلالته ، الا انه كان يديرها بحكمته وحنكته، ولكن ما ان توفى جلالته عليه رحمته وارتحل إلى دار حقه تغيرات الأمور إلى حد ما، سادتي يرجو كل مخلص عهداً سعيداً للمملكة السعودية يعم فيه الرخاء والإصلاح"[٤].

كان من الطبيعي أن تلقى سياسة نوري السعيد – رئيس الوزراء – الدولية والمتعلقة برغبته في انضمام العراق إلى كتلة الاحلاف الغربية (حلف بغداد) ردود فعل بين مؤيد ومعارض

١– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٥٤–١٩٥٥، الجلسة (٢٨) في ٢٦ شباط ١٩٥٥، ص٥٨٨..

٢– بعد وفاة الملك عبد العزيز بن سعود عام ١٩٥٣ وولاية الأمير سعود ، اصبح الأمير فيصل ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء حتى تشرين الثاني ١٩٦٤ حينما صار ملكاً على البلاد. حازم السامرائي، الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، تقديم نجدت فتحي صفوت، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠١، ص١٤–١٥.

٣– علي كمال (١٩٠٠–١٩٩٨): ولد في السليمانية، انتخب نائباً عن لواء السليمانية في مجلس النواب (حزيران ١٩٤٨–حزيران ١٩٥٢) (كانون الثاني ١٩٥٣– تموز ١٩٥٤) (أيلول ١٩٥٤– ايار ١٩٥٨). انظر مذكرات علي كمال ١٩٠٠–١٩٩٨، تقديم وتحقيق جمال بابان، شركة الخنساء للطباعة المحدودة، بغداد، ٢٠٠١، ص٢٠٥–٢١٨.

٤– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٥–١٩٥٦، الجلسة (٨) في ٧ كانون الثاني ١٩٥٦، ص٩٠.

لها داخل مجلس النواب فضلاً عن معارضة أقطار شقيقة له كالمملكة العربية السعودية ومصر وسوريا، تبعاً لانتماءات الأعضاء السياسية وتباين شرائحهم الاجتماعية، وكان رزوق غنام[١] – نائب بغداد – من المدافعين عن تلك السياسة التي ترمي لتحقيق نتائج إيجابية لصالح العراق والأقطار العربية ، وجاءت آراؤه هذه خلال انعقاد الجلسة التاسعة في ٨ كانون الثاني ١٩٥٦ التي ترأسها عبد الوهاب مرجان، ونوردها كما جاءت على لسانه: "ان نوري السعيد بكل ما عرف عنه من نشاط ودهاء ومعرفة فذة بدخائل قضايا الدول ومقدرة فائقة في تصريف أمور الحكم، حتى وصل إلى خلق هذا الميثاق الجبار – ميثاق بغداد – الذي ضمن فيه سلامة العراق والأقطار العربية في الشرق الأوسط...، ان الميثاق قد ضمن ذلك باشتماله على دول تركية وإيران وباكستان وهذه الدول تضم (١٥٠) مليون مسلم يغارون على سلامة الأقطار العربية ومنها فلسطين المنكوبة ، ويساعدون العرب بكل تحمس لتطهيرها من غاصبيها وإعادتها إلى أهلها ، والميثاق فضلاً عن ذلك يدعمه ويعزز مناعته اشتراك دولتين قويتين هما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وجعلهما تسيران في ركاب الدول الأربع الشرقية بتضامنها هذا فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط بالرغم من مشاكسة مصر والمملكة العربية السعودية له"[٢].

ولعل عبود الهيمص[٣] – نائب بغداد – كان واضحاً في مساندته لسياسة الحكومة العراقية الخارجية والقائمة على أهمية التحالف مع دول إقليمية ودولية، وتساءل لماذا هذه الضجة التي شنتها بعض الأقطار الشقيقة وبضمنها المملكة العربية السعودية في الوقت الذي توجد فيه قواعد أجنبية لدول غربية في العديد من تلك الأقطار وغيرها، ولنستمع إلى وجهة نظره التي وثقها محضر الجلسة العاشرة المنعقدة في ٩ كانون الثاني ١٩٥٦: "نجد ان القواعد الغربية في مصر والسعودية وليبيا...، وغيرها من البلاد العربية، فعلام كل هذه الضجة على العراق ؟ فالعراق عمل على سلامة نفسه ودرء الخطر عن بلاده بالتعاون والاتفاق مع دول إسلامية مجاورة ، ثم مع دول أخرى لها معه مصالح عديدة وعلاقات كثيرة"[٤].

١- رزوق غنام (١٨٨٢-١٩٦٥): من رواد الصحافة العراقية، انتخب نائباً عن لواء بغداد منذ عام ١٩٣٠، اعيد انتخابه في (ايلول ١٩٥٤-١٩٥٨، وايار ١٩٥٨-تموز ١٩٥٨). د. خالد الراوي، رزوق غنام في كتاب "موسوعة اعلام العرب"، جـ١، بيت الحكمة، ط١، ٢٠٠٠م/١٤٢٠هـ، ص١٧٩.

٢- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة (٩) في ٨ كانون الثاني ١٩٥٦، ص١٣٩.

٣- عبود الهيمص: من مواليد لواء الحلة عام ١٩٠٤، تعلم القراءة والكتابة في الكتاتيب، كان نائباً في المجلس التأسيسي بعد قيام الحكم الوطني في العراق، انتخب نائباً عن لواء الحلة في مجلس النواب خلال خمسينيات القرن العشرين. عبود الهيمص ذكريات وخواطر عن احداث عراقية في الماضي القريب، اعداد شاكر الآلوسي، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٩١، ص١٩-٢٢ و ١٥٣.

٤- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة (١٠) في ٩ كانون الثاني ١٩٥٦، ص١٦٨.

ادى الاجتماع[١] الذي عقده زعماء الدول العربية مصر (جمال عبد الناصر) والسعودية (الملك سعود بن عبد العزيز) وسوريا (شكري القوتلي) بالقاهرة يوم ١٢ آذار ١٩٥٦ الذي بحث مواضيع عربية ودولية، إلى شعور العراقيين وباقي الاشقاء العرب بخيبة أمل كبيرة ، بسبب عدم دعوة العراق وأقطار أخرى للمشاركة فيه، مما جعل قراراته غير مجدية ولم تحقق ما يتمناه العرب، وكان الافضل بالقادة العرب ان يلبوا دعوة الحسين بن طلال ملك الأردن، المنادية باجتماع يضم زعماء كل الأقطار العربية دون استثناء لمناقشة القضايا العربية والدولية. وقد نقل هذه الآراء صادق البصام – نائب بغداد – في اثناء انعقاد الجلسة الخامسة والعشرين في ١٣ آذار ١٩٥٦، التي كان محور اعمالها يدور حول مناقشة المادة الثانية من المنهاج ، وهي لائحة قانون إضافة مبالغ إلى الميزانية العامة، مخاطباً الحضور من النواب: "ان ما سمعناه ان اجتماعاً ثلاثياً عقد في القاهرة بين مصر وسوريا والسعودية، وقد اتخذ المجتمعون قرارات اطلعنا عليها في الصحف صباح هذا اليوم، وقد استغربنا اشد الاستغراب ان ينفرد هؤلاء الاقطاب في اتخاذ سياسة تخص العرب بأجمعهم، وان الواجب القومي كان يحتم عليهم ان يلبوا دعوة الملك حسين ويعقدوا اجتماعاً عاماً يضم رؤساء الدول العربية، وان انفراد اصحاب الجلالة والفخامة الثلاثة في اتخاذ قرارات تخص العالم العربي كله اعتقده أمراً يزيد في انفصام العرب، لهذا أرجو مخلصاً من فخامة السيد شكري القوتلي وسيادة جمال عبد الناصر وجلالة الملك سعود، اتقدم إليهم أن يضعوا المصلحة العربية قبل ان يضعوا امامهم نوري السعيد ، كما ارجو واطلب من الحكومة العراقية وخاصة من فخامة رئيسها ان يعيد النظر في سياسته ويعمل جاهداً على تقريب وجهة النظر القائمة بين العراق والبلاد العربية، لان انفراد العراق وانعزاله عن البلاد العربية هو اهانة للعرب كلهم وان اجتماع البلاد العربية هو مفخرة وقوة للعرب اجمع"[٢].

ابدى محمد مشحن الحردان – نائب الدليم – بالجلسة المذكورة استياءه من ذلك الاجتماع المخالف لميثاق الجامعة العربية، ومشيراً إلى ضرورة تحقيق اجماع عربي في مواجهة مخاطر إقليمية دولية تواجه الاقطار العربية، الذي تجسده دعوة العاهل الاردني، وفيما يأتي نص حديثه: "ان مسؤولية التباعد تنصب على هذا المحور الذي عقد من قبل رؤساء ثلاث دول عربية شقيقة ، وان عمل هؤلاء الرؤساء يخالف ميثاق الدول العربية، فاذا كان هناك خطر اعتداء كان

١- جاء هذا الاجتماع لزعماء الدول الثلاث رداً على انضمام العراق إلى ميثاق بغداد في ٢٤ شباط ١٩٥٥، وكان رأيهم ان الدفاع عن الاقطار العربية يجب ان ينشأ من داخل الاقطار العربية وخارج نطاق الاحلاف الغربية، لمزيد من التفاصيل انظر عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الاردنية السعودية ١٩٤٦-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ١٩٩٥، ص١٩٦.

٢- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة (٢٥) في ١٣ آذار ١٩٥٦، ص٤٥٩-٤٦٠.

يجب دعوة جميع الرؤساء للاجتماع والدعوة إلى جميع الرؤساء لا أن يدعو رئيساً ويترك الباقين"[١].

عبر برهان الدين باش اعيان[٢] – وزير الخارجية – بالجلسة نفسها عن موقف الحكومة العراقية من اجتماع القاهرة ، موضحاً عدم علم العراق بانعقاده ، ومؤيداً ماذهب إليه محمد مشحن الحردان – نائب بغداد – بوصفه يخالف ميثاق الجامعة العربية، ولفت انتباه الحضور بالفوائد الإيجابية التي سيجنيها العراق جراء انضمامه إلى ميثاق بغداد، جاء ذلك خلال انعقاد تلك الجلسة عند استعراضه لقضايا عربية ودولية، وبخصوص موضوع البحث علق وزير الخارجية على البيان المشترك الصادر من الاجتماع المذكور قائلاً: "اما اجتماع رؤساء الدول العربية الثلاث لا أدري ماذا كان ينتظر من العراق ان يعمل فنهلهل له كما فعلوا في مصر ام ننقده لا أدري ماذا يقصد بذلك ؟ اجتماع لم ندع إليه ولا نعرف ما دار فيه ولا يلزم احداً من الدول العربية عدا الدول التي اجتمعت منه، واعتقد ان مفهوم هذا الاجتماع يخالف النظم الديمقراطية التي تقول لا يجوز للأقلية ان تتحكم بالأكثرية"[٣].

كانت المادة الرابعة من منهاج مجلس النواب في جلسته الثالثة والثلاثين المنعقدة بتأريخ ٢٢ نيسان ١٩٥٦، هي مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية في لائحة قانون إضافة مبالغ إلى ميزانية السنة ١٩٥٦ المالية، وانتهز عبد الكريم كنه – نائب بغداد – مناقشة الفصل الخاص الذي سيفتح في الميزانية وهو يتعلق بسياسة العراق الخارجية في المجالين العربي والدولي، لينقل ما يدور في أوساط الرأي العام العراقي حول ماتردد من عقد اتفاقات، منها الثنائية بين المملكة العربية السعودية ومصر، والأخرى الثلاثية بين القطرين المذكورين واليمن، متسائلاً هل الحكومة على دراية بهذه التحركات السياسية، وابتدأ كلامه بالقول: "سادتي تمشياً مع اسم اللائحة ولكون الفصل الخاص الذي سيفتتح في الميزانية يتعلق في سياسة العراق الخارجية ....، وأضاف مستفسراً: "ما هي خطط الحكومة ودراساتها بخصوص ما يدور في الميدان العربي للوحدة

١- المصدر نفسه، ص٤٦٢.

٢- برهان الدين باش اعيان (١٩١٥-١٩٧٥): من مواليد البصرة، تخرج من كلية الحقوق ، مارس المحاماة، عين وزيراً للخارجية في وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة عام ١٩٥٦، اختير وزيراً للأنباء والتوجيه في وزارة احمد مختار بابان في ١٩ مايس ١٩٥٨. حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، جـ٣، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، ١٩٩٥، ص٣٣.

٣- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة (٢٥) في ١٣ آذار ١٩٥٦، ص٤٦٤-٤٦٥..

والاتحادات، نجد ان هناك اتفاقات بين السعودية ومصر واليمن والسعودية ومصر سيتم ؟ قد يكون الجواب ان الامر خارج عن نطاق الحكومة وانه خارج عن حدود المسؤولية"[١].

يتبين لنا من العرض السابق ان الهاجس القومي كان مهيمناً على مشاعر العراقيين بسبب تزايد الخطر الصهيوني المدعوم من الدول الغربية، فضلاً عن سياسات الأخيرة المعادية لتطلعات العرب في نيل استقلالهم وصون سيادتهم، فلا غرابة ان نجد الاصوات ترتفع في غالبية جلسات البرلمان العراقي ، من النواب داعية إلى تحقيق الوحدة العربية او اجماع عربي في مواجهة الاخطار الاقليمية والدولية.

وانسجاماً مع هذه التوجهات العروبية، فان الشعب العراقي ظل يشعر بالقلق بسبب استمرار الاعتداءات البريطانية[٢] على اليمن الشقيق، طالباً من الحكومة اتخاذ الإجراءات المناسبة لمناصرة الشعب اليمني، اذ استهلت الجلسة الرابعة من الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، التي انعقدت في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٧، في اعلان عبد الوهاب مرجان – رئيس المجلس – عن ورود سؤال من توفيق المختار – نائب بغداد – موجه الى برهان الدين باش اعيان – وزير الخارجية – حول موقف الحكومة من اعتداء بريطانيا على اليمن، راجياً ان يجيب عنه شفهياً امام المجلس، وتمت تلاوته وفيما يأتي نصه: "ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من جراء تعديات بريطانيا على اليمن العربية ؟ "[٣].

ولم تتأخر إجابة وزير الخارجية عن ذلك السؤال، فقد كان حاضراً الجلسة المذكورة، وبين للأعضاء الخطوات السياسية التي اقدمت الحكومة على اتخاذها بصدد العدوان البريطاني على المدن اليمنية ، ولنستمع إلى كلمته: "سادتي بحث هذا الموضوع في الجامعة العربية وتقرر ان توفد الجامعة لجنة تحقيق على قضية اليمن، والعراق ممثل في هذه اللجنة، وقد اصدرنا تعليمات إلى ممثلنا الدائم في الأمم المتحدة ان يقف إلى جانب اليمن في شكواها ضد بريطانيا"[٤].

عاود توفيق المختار – نائب بغداد – الحديث بالجلسة نفسها حول الموضوع نفسه، ولعل مرد ذلك يعود إلى استمرار الهجوم البريطاني على مدينتي حارب وقطبة اليمنيتين ، حيث ان بريطانيا العضو في ميثاق بغداد تجاهلت مشاعر الشعب والحكومة العراقية المنضوية معها في ذلك الميثاق ، وتضمنت كلمته على السطور الآتية: "انا اشكر معالي وزير الخارجية على اجابته واود ان اعلم متى اجتمعت الجامعة وقررت هذا القرار، اذ ان القصف الجوي واطلاق

١- المصدر نفسه، الجلسة (٣٣) في ٢٢ نيسان ١٩٥٦، ص٥٤٠.

٢- تواصلت الاعتداءات البريطانية على الأراضي اليمنية، وتعرضت مدن آهلة بالسكان لقصف بالطائرات والمدافع، مما أصاب العديد من المدنيين العزل.

٣- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة (٤) في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٧، ص٤٠-٤١.

٤- المصدر نفسه، ص٤١.

المدافع الضخمة على مدينتي حارب وقطبة مستمر في هذا الأسبوع، فأرجو اتخاذ ما يلزم لايقاف هذا الهجوم الشديد، سادتي من الغريب جداً ان نرى حكومة بريطانيا مركزة هجومها على الدول العربية الداخلة في الجامعة العربية ، فكان يجب عليها ان تراعي شعور الحكومة العراقية لانها داخلة معها في ميثاق بغداد وهي اكبر دولة في هذا الميثاق"[١].

وعقب اعلان عبد الوهاب مرجان – رئيس مجلس النواب – عند افتتاح اعمال الجلسة الثامنة المنعقدة في ٢٣ شباط ١٩٥٧، ان المادة الثانية من المنهاج الاستمرار في المذاكرة على لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٧ المالية، ألقى نوري السعيد[٢] – رئيس الوزراء– كلمة شرح فيها التطورات السياسية التي تشهدها الساحة العربية، وطبيعة العلاقات بين العراق والأقطار العربية بما فيها المملكة العربية السعودية ، وننقل لكم في ادناه ما قاله، اذ يعدّ ذات صلة بموضوع البحث: "سادتي ان البحث بمناسبة النقاش على الميزانية العامة يعطي فرصة لمناقشة صريحة واضحة عن سياسة الدولة سواء كانت داخلية أم خارجية...، انا لا اشك ان طالبي الكلام يستهدفون المصلحة العامة في الدرجة الأولى، فاذا سمح لي اعضاء المجلس العالي ان اتحدث في أمور لها شأن خطير لا فقط في ميزان الدولة بل لها مساس في كيان الشعب العراقي وربما في الشعب العربي بمجموعه، منها (المتعلقة بالبحث): ثالثاً: "نحن بحاجة للوقوف على ما دار بين سمو الأمير عبد الإله[٣] وبين صاحب الجلالة الملك سعود في أمريكا[٤] ولان وجهتا نظر الجهتين لها تأثير خطير في السياسة العامة في البلاد العربية". خامساً:"نحن بحاجة للوقوف على ما ينتج من الاجتماع المقصور عقده في القاهرة يوم ٢٦ بين صاحب الجلالة الملك سعود وصاحب الجلالة الملك حسين وكذلك أصحاب الفخامة رئيس الجمهورية المصرية ورئيس الجمهورية السورية ، فكل هذه الأمور نحن بحاجة للوقوف عليها لان لها تأثيراً خطيراً مهماً جداً على سياسة الحكومة العراقية خاصة وكذلك على سياسة الممالك العربية بأجمعها"[٥].

١– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦–١٩٥٧، الجلسة (٤) في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٧، ص٤١..

٢– وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة، تألفت في ١٧ كانون الاول ١٩٥٥ واستقالت في ٨ حزيران ١٩٥٧.

٣– الأمير عبد الإله بن علي، والوصي على عرش العرش (١٩١٣–١٩٥٨).

٤– قام الوصي عبد الإله بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في اعقاب صدور مبدأ ايزنهاور (الذي رحب به العراق على امل استخدام امريكا نفوذها لحل القضية الفلسطينية) لكن الموقف الأمريكي اتسم بالغموض واللامبالاة، وهناك التقى جلالة الملك السعودي. د. ممدوح الروسان، المصدر السابق، ص١٢٧.

٥– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦–١٩٥٧، الجلسة (٨) في ٢٣ شباط ١٩٥٧، ص١٠٥–١٠٦.

أدت الاحداث السياسية التي جرت في سوريا عقب الانقلاب الذي قاده أديب الشيشكلي في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١، وتنحيته للحكومة الشرعية ورئيس الجمهورية وحل المجلس النيابي ، وما تبعه من انقلابات عسكرية أخرى ، إلى إشاعة جو من عدم الارتياح بين العراقيين، من احتمال ابتعاد سوريا عن الصف العربي، وخصوصاً مايتصل بعلاقاتها مع العراق، وأيضاً صلات الأخير مع الأردن وغيرها من القضايا العربية، وجسد لنا مشاعر العراقيين شاكر ماهر[١] – نائب بغداد – بالجلسة نفسها وهو يعقب على كلمة رئيس الوزراء على النحو الآتي: "ان اهم نقطة يجب ان تناقش في هذه المناسبة وهي مناقشة المجلس للميزانية العامة هي مناقشة السياسة الخارجية للحكومة العراقية، وأرى من الضروري ان يثار الوضع في سوريا وان مقاليد الامور اصبحت في يد غير رجالها الدستوريين، فما هو موقف الحكومة العراقية من هذا الوضع الشاذ، لم يتطرق فخامة رئيس الوزراء إلى هذه الناحية الهامة التي تعتبر معالجتها من حيث وضع وعلاقة سوريا بالعراق، وهناك نقطة أخرى لم يتطرق إليها فخامة رئيس الوزراء وهي موقف حكومة الأردن، لقد رجع الأردن عن سياسته التي استطيع ان اقول انها كانت خاطئة وقد رحبنا جميعاً بهذه السياسة الحالية للأردن"[٢].

رد وزير الخارجية الذي كان حاضراً الجلسة المذكورة على تساؤلات نائب بغداد مفضلاً ان تتريث الحكومة في اتخاذ موقف ما، ريثما تتضح نتائج المشاورات ومن ثم ما يصدر من قرارات عن اجتماع رؤساء أربع أقطار عربية بالقاهرة قريباً، ومنها المملكة العربية السعودية، وهو يحاول بذلك تهدئة خواطر العراقيين: "سادتي وددت ان ادلي بإيضاح بسيط للأخ المحترم النائب شاكر ماهر حول موضوع سوريا والأردن، ان فخامة رئيس الوزراء لم يغفل هذين الأمرين في بيانه الذي ألقاه في افتتاح هذه الجلسة، بل أشار إلى الاجتماع الذي سيعقد في القاهرة قريباً بين رؤساء الدول العربية الأربع مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية والأردن، وهذا الاجتماع لابد وان ينتهي إلى نتائج يمكن الاستدلال منها على تطور الوضع في هذين البلدين، وعندئذ يمكن مناقشة سياسة الحكومة على ضوء ما يتمخض عنه اجتماع القاهرة"[٣].

١- شاكر ماهر (١٩٢٠-١٩٧٣): ولد في سامراء، درس في كلية الحقوق ببغداد، زاول المحاماة، انتخب نائباً عن لواء سامراء (لواء بغداد) في كانون الثاني ١٩٥٣، جدد انتخابه في حزيران ١٩٥٤ وأيلول ١٩٥٤ إلى آذار ١٩٥٨. مير بصري، المصدر السابق، جـ٢، ص٤٦٣.

٢- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة (٨) في ٢٣ شباط ١٩٥٧، ص١١٣.

٣- المصدر نفسه، ص١١٤.

شهدت الجلسة الثامنة أيضاً تعقيب علاء الدين الوسواسي[١] – نائب بغداد – على مناقشات النواب لطبيعة سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة ، المنحازة للتحالف مع دول الغرب الذي تجسد جلياً في انضمام العراق لميثاق بغداد ، وكيف ان بعض المسؤولين السعوديين قد ابدوا ارتياحهم من عقده، بوصفه يقدم ميزة عسكرية ودفاعية عن حدود العراق الشمالية والمنطقة العربية عموماً، خلافاً لمواقف بلادهم الرسمية المعلن، هذه الحقيقة ذكرها نائب بغداد بقوله: "وقد روى لي صديق كان في أمريكا ان السيد عبد الرحمن عزام[٢] عندما انتدبته المملكة السعودية كمحكم عنها في قضية البريمي[٣] كان قد أثنى على ميثاق بغداد في حفل أقيم له، وكان حاضراً أحد كبار موظفي وزارة الخارجية الأمريكية يقال له (ديفد نيوسم) ان ميثاق بغداد ذو فائدة عسكرية محضة لحصون ، العراق الشمالية وللشرق الأوسط"[٤]، فيما ذكّر زميله توفيق المختار – نائب بغداد – الحضور بقوله: "ان العراق جزء لا يتجزأ من الشعب العربي المنتشر من سواحل الخليج العربي إلى ساحل الاطلنطي، ومهما بذلت محاولات في سبيل اقتطاع هذا الجزء القيم من الكل الاصيل فانها آيلة إلى الفشل"[٥].

وعند استعراض مجلس النواب للقضايا العربية وموقف الحكومة العراقية منها، بالجلسة التاسعة التي عقدت في ٢٤ شباط ١٩٥٧، لفت محمد فخري الجميل[٦] – نائب ديالى – انتباه الحضور من النواب إلى رغبة العراق بتطوير علاقاته الأخوية مع المملكة العربية السعودية واليمن منذ عهد الملك فيصل الأول، الذي بادر بزيارة كل من القطرين الشقيقين وعقد معهما معاهدات صداقة أخوية، وفيما يأتي نص حديثه: "دشن العراق سياسته العربية بالزيارة التأريخية التي قام بها المغفور له الملك فيصل الأول للمغفور له الملك عبد العزيز السعود، وبمعاهدات الصداقة التي عقدها مع كل من المملكة العربية السعودية واليمن، وبالرغم من الظروف الخاصة

١- علاء الدين الوسواسي: من مواليد بغداد عام ١٩١٢، تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٣٤، زاول المحاماة، انتخب نائباً عن لواء بغداد في مجلس النواب ولدورات انتخابية متعاقبة. حميد المطبعي، المصدر السابق، ص١٥١.

٢- عبد الرحمن عزام: بعد انتهاء وظيفته كأمين عام للجامعة العربية عام ١٩٥٢، اصبح مستشاراً للحكومة السعودية.

٣- البريمي: منطقة حدودية متنازع عليها بين المملكة العربية السعودية وأبو ظبي، الذين توصلوا إلى حل يرضي الطرفين في آب ١٩٧٤. د. محمود الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، مطبعة الارشاد، بغداد ، ١٩٨٠، ص١٠٤-١٠٥.

٤- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة (٨) في ٢٣ شباط ١٩٥٧، ص١١٥-١١٦.

٥- المصدر نفسه، ص١٢٢.

٦- محمد فخري الجميل: كان نائباً عن لواء ديالى في مجلس النواب (١ كانون الاول ١٩٥٦-حزيران ١٩٥٧) جدد انتخابه حتى حزيران ١٩٥٨. عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ١٠، ص٣١٢-٣١٥.

التي كانت تحيط ببلادنا انطلق العراق في ميدان التعاون العربي باذلاً أقصى ما يمكن – حكومة وشعباً – نحو شقيقاته العربيات في محنها وشدائدها"[١].

انتقد محمد مشحن الحردان – نائب الدليم – بالجلسة المذكورة عقد بعض الأقطار العربية أحلافاً ثنائية وثلاثية، ومؤكداً على أهمية ميثاق بغداد لمصالح العراق والعرب جميعاً، ومعرباً عن تفاؤله بالنتائج الإيجابية للتعاون السعودي – الأمريكي على قضايا العرب التحررية ، وردت هذه الآراء في كلمته الآتية: "فالأحلاف الثنائية والثلاثية التي عقدوها هي التي كان يقصد بها القضاء على ميثاق الضمان الجماعي، ولكن لما داهمتهم الأخطار عند الهجوم على مصر (العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦) رأيناهم يعودون لإحياء هذا الميثاق..."، وأردف قائلاً: "ان الدول الاسلامية المشتركة في الميثاق قد عملت بكل الوسائل لايقاف العدوان ومن ثم ازالة كل اثر له، واعتقد ان التطور الآخر الذي جرى في الشرق الاوسط وتحول اكثرية دول المنطقة إلى التعاون مع أمريكا وهي زعيمة الدول الغربية ، كما حدث في السعودية بعد زيارة جلالة الملك سعود[٢] لواشنطن وتوقيعه اتفاقية الظهران مجدداً لمدة خمس سنوات، واعلانه بالبيان الصادر بعد المحادثات عن تعاونه مع أمريكا لحل مشاكل المنطقة بالطرق السلمية، هو تحول جوهري سيكون له اثر كبير في التطورات السياسية في هذا الجزء من العالم، واننا نبتهل اليه تعالى ان يزيل سوء الفهم بين الدول العربية لتتعاون جميعاً وفي جهة واحدة خدمة لآمال الأمة العربية وحماية لمصالحها، وعلينا ان نستغل الظروف الدولية لمصلحتنا بعد ان تنبه الضمير العالمي ودفع المعتدين وأزال آثار اعتدائهم على مصر"[٣].

ظل الشعب العراقي يتابع عن كثب مسألة الاعتداءات البريطانية على اليمن وراح نوابه يستفسرون من الأوساط الرسمية عن اخبار تلك الاحداث والنتائج التي آلت إليها، وانتهز حسن عبد الرحمن[٤] – نائب البصرة – مناسبة البحث عن ميزانية وزارة الخارجية في الجلسة المذكورة ليوجه سؤاله الآتي إلى برهان الدين باش اعيان – وزير الخارجية – حول هذا الموضوع: "ان القوات البريطانية اعتدت على اليمن ولم تتيسر لنا المعلومات حول هذه الاعتداءات وهل اوقف

١- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة (٩) في ٢٤ شباط ١٩٥٧، ص١٤٠.

٢- يقصد الملك سعود بن عبد العزيز (١٩٥٣-١٩٦٤).

٣- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة (٩) في ٢٤ شباط ١٩٥٧، ص١٤٤.

٤- حسن عبد الرحمن (١٩١٠-١٩٩٥): اكمل دراسته في كلية الحقوق عام ١٩٣٥، مارس المحاماة، عين وزيراً للشؤون الاجتماعية في وزارة محمد فاضل الجمالي عام ١٩٥٣، لكنه استقال منها، انتخب نائباً عن لواء البصرة في مجلس النواب. حميد المطبعي، المصدر السابق، ص٥٤.

الاعتداء ؟ وما هو تطور النزاع بين هذه الدولة العربية وبين بريطانيا التي اعتدت عليها في الآونة الأخيرة ؟ "[١].

رد وزير الخارجية الذي كان حاضراً الجلسة المذكورة بجواب تضمن ما بذلته الحكومة من جهود في نطاق الجامعة العربية لمناصرة أشقائنا باليمن في مواجهة العدوان البريطاني على بلادهم، ونورد هنا بعضاً من تلك الكلمة التي شملت قضايا عربية ودولية بقدر تعلق الأمر باليمن: "... أما عن اليمن فان المعلومات المتيسرة لدينا ولدى الغير غير أصلية ومشوشة جداً مع الأسف، وهذا ما حدا بالجامعة العربية ان تؤلف لجنة عربية للسفر إلى اليمن وتحديد الموقف وتقديم تقرير بشأنه، وقد وافق العراق على انضمامه للجنة ونحن بانتظار سفرها وتقديم تقرير من قبلها وعندئذ نعين الموقف"[٢].

وكان للجانب الاقتصادي أثره في ذكر أقطار الجزيرة العربية وبخاصة المملكة العربية السعودية، التي تعد من الأسواق الرئيسة لاستيراد التمور العراقية الفائضة عن حاجة السكان في مداولات النواب، وهم يبحثون في أسباب توقف بعض الأسواق الخارجية عن الاستمرار في طلب تمور زهدي الفرات الأوسط بالعراق، وتولى طرح هذا الموضوع ذات المردود الاقتصادي للعراقيين محمد مهدي الوهاب[٣] – نائب كربلاء– في أثناء انعقاد الجلسة الحادية عشرة في ٢٦ شباط ١٩٥٧ بمناسبة استمرار المذاكرة على لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٧ على النحو الآتي: "سادتي يجابه اقتصادنا الوطني نقطة معقدة هي تمور زهدي الفرات الأوسط فقد استعصى حلها على المسؤولين بمختلف الأدوار، وبالنظر إلى المشاكل التي تواجهها هذه المنطقة وبطليعة هذه المشاكل وفرة التمور بحيث تجاوز المنتوج (٢٠٠) ألف طن سنوياً، ومن جملة تلك المشاكل أيضاً توقف بعض الأسواق الأجنبية عن استيراده بعضها اقتصادية وبعض الآخر سياسية كالمملكة العربية السعودية..."[٤].

١– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦–١٩٥٧، الجلسة (٩) في ٢٤ شباط ١٩٥٧، ص١٥٤.

٢– المصدر نفسه.

٣– محمد مهدي الوهاب (١٩١٤–١٩٥٨): من مواليد كربلاء، اكمل دراسته في كلية الحقوق ببغداد، زاول المحاماة، انتخب نائباً عن لواء كربلاء في اعوام ١٩٥٤–١٩٥٨. مير بصري، المصدر السابق، جـ٢، ص٣٨٢.

٤– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦–١٩٥٧، الجلسة (١١) في ٢٦ شباط ١٩٥٧، ص٢٤٤.

ومن الأمور المهمة التي شغلت الرأي العام العراقي ردحاً من الزمن هي حقوق العراق النفطية[١] التي استحوذت عليها الشركات الغربية ، ولطالما كانت المادة الأولى من المنهاج الذي افتتحت به أعمال الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة في ١٠ آذار ١٩٥٧، تتمثل في مناقشة لائحة قانون اقتراض الحكومة من الشركات المذكورة أموالاً لسد العجز في الميزانية بطلب سلفة من الشركات النفطية لا قرض، كما حصل بالفعل، هذا الموضوع أثاره عز الدين ملا – نائب أربيل – بالجلسة نفسها التي وثقته بالسطور الآتية: "بمناسبة هذه اللائحة اود ان اتطرق إلى بحث بعض النقاط، ان الحكومة مضطرة إلى سد العجز الموجود في الميزانية بواسطة من الوسائط وبأي شكل كان، كما جاء في خطاب معالي وزير المالية، ولكني أشارك الاخوان باننا كنا نأمل تغطية هذا العجز بسلفة لا بقرض، ولا أدري الظروف التي أدت بالحكومة إلى القرض لا إلى السلفة، مع ان الحكومة وشركات النفط كانتا امام نفس الظروف وكان على الشركة ان توافق ولا تتقيد في اعطاء الحكومة سلفة تقطع في المستقبل، ولكني لست اعلم الظروف التي جعلت الحكومة تقبل بالقرض"[٢].

تضمن جواب نديم الباجه جي[٣] – وزير الاقتصاد – الذي كان حاضراً الجلسة المذكورة انتقاداً مباشراً للشركات النفطية التي لم تنصف العراق في حقوقه النفطية، اذا ما قورنت بالشركة الأمريكية (ارامكو) التي اعطت مبالغ مالية كبيرة كتسوية لفروق الاسعار إلى الحكومة السعودية عن حسابات سنة ١٩٥٢–١٩٥٣، الأمر الذي اضطر الحكومة العراقية احالة الموضوع الى المحاكم لاجل معالجة فروق الاسعار بالشكل العادل الذي يعوض العراق عن خسارته المالية، وإليكم نص إجابته: "يؤسفني ان اقول اننا لم نستطع التوصل مع الشركة الى تسوية مرضية تؤمن مصلحة العراق ودون اللجوء إلى المحاكم ودون المساس بحقوق العراق، فيما يتعلق بهذه الدعوى اود ان اقول اننا كنا نأمل من الشركة ان تعالج موضوع فروق الاسعار ولا تضطرنا الى سلوك طريقة المحاكم الذي لا يؤدي إلاّ إلى الضرر بالعلاقات الودية القائمة بين الفريقين، كما اننا كنا نتوقع ان لا يعامل العراق معاملة أقل رعاية من معاملة الشركة الامريكية (آرامكو) للمملكة العربية السعودية، اذ ليست ظروف تلك الشركة بأيسر من ظروف الشركات العاملة في

١– لمزيد من التفاصيل حول الامتيازات النفطية الاجنبية في العراق انظر نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق (١٩٢٥–١٩٥٢) بغداد، ١٩٨٠، ص٣٥١–٣٨١.

٢– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦–١٩٥٧، الجلسة (١٤) في ١٠ آذار ١٩٥٧، ص٢٧٨.

٣– نديم الباجه جي: كان عضواً (مدير الاقتصاد العام) بالوفد العراقي الذي ترأسه نوري السعيد رئيس الوزراء لمفاوضة الشركات النفطية (١٩٤٨–١٩٥٠)، ثم صار وزيراً للاقتصاد في وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة. نوري عبد الحميد خليل، المصدر السابق، ص٣٥١–٣٨١.

العراق واتفاق مناصفة الأرباح في كلا القطرين متشابه، فبينما حصلت المملكة العربية السعودية على حوالي (٧٠) مليون دولار كتسوية لفروق الأسعار عن سنة ١٩٥٢-١٩٥٣، اذا بنا الشركات العاملة في العراق تتصلب في موضوع حسابات سلفة ١٩٥٣، لذلك لم ير بد من ترك الموضوع إلى المحاكم لتقول كلمتها فيه، ومهما تكن النتيجة فان الحكومة واثقة من عدالة قضية المطالبة بالتعويض ونتابع هذه القضية في كافة مراحلها الاستئنافية والتمييزية حتى نحصل على حقنا"[١].

كان الشعب العراقي بكل فئاته السياسية وشرائحه الاجتماعية يدرك عدم تفهم وتجاهل الشركات النفطية لحقوق العراق بثرواته الطبيعية ، واتسم موقفها بالمماطلة في حين توصلت الشركات الامريكية العاملة في الأراضي السعودية إلى اتفاق مع حكومتها إلى تسويات ضمنت مصالح المملكة، وقد علق محمد مشحن الحردان – نائب الدليم – على بيان وزير الاقتصاد بكلمة موجزة جاء فيها: "ان البيانات التي ادلى بها معاليه (وزير الاقتصاد) بخصوص عدم توصل الحكومة إلى نتيجة مع الشركات حول فرق الأسعار، فانها بيانات مع الأسف الشديد كانت مؤسفة، والسبب هو ان شركات النفط لاتقدر المسؤوليات التي تقع عليها نحو هذا البلد الذي فتح لها مجالاً واسعاً وربحت منه المال الكثير، واذا بقيت على هذا الأسلوب وعدم التقيد بالاتفاقات وعدم وضعها حسن النية في علاقاتها وحساباتها، فان ذلك سيضطر المعنيين بان يفكروا بايجاد مخرج لهذا المأزق، خاصة وقد وجدنا الشركات الأمريكية التي عملت مع المملكة العربية السعودية قد وصلت الى اتفاقيات وتسويات بعد مدة وجيزة من الاختلافات التي طرأت بينهما، فأنا احذر الشركة من مغبة هذا الاتجاه وارجو مخلصاً ان تصل قريباً مع الحكومة الى حل مرض"[٢].

ومن دلالات تلبية الحكومات العراقية المتعاقبة بعضاً من مطاليب نواب البرلمان بخصوص قضايا الجزيرة العربية ، هو ما اعلنه عبد الوهاب مرجان – رئيس المجلس– عن ورود كتاب من رئاسة مجلس الوزراء يتضمن ايفاد السيد اسماعيل صفوت[٣] للاشتراك في لجنة التحقيق التي قررت الجامعة العربية ايفادها إلى اليمن لمتابعة الاعتداءات البريطانية على اراضيها، وقد تلي بالجلسة الخامسة عشرة المنعقدة في ١٦ نيسان ١٩٥٧ وهذا نصه: "قرر مجلس الوزراء في جلسته التاسعة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٧ ايفاد السيد اسماعيل

١- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة (١٤) في ١٠ آذار ١٩٥٧، ص٢٨٠.

٢- المصدر نفسه، ص٢٨٢.

٣- كان عضواً في مجلس النواب عن الدورة الانتخابية الخامسة عشرة (١ كانون الاول ١٩٥٦- حزيران ١٩٥٧).

صفوت عضو مجلس النواب الى اليمن للاشتراك في لجنة التحقيق التي قررت جامعة الدول العربية ايفادها الى اليمن، فارجو عرض الامر على المجلس الموقر عند اجتماعه وذلك تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة الحادية والثلاثون من القانون الاساسي وانباءنا النتيجة، واعقب ذلك حصول موافقة النواب بالاجماع على الكتاب عن طريق رفع ايادهم"[١].

واذا كان ميثاق بغداد عام ١٩٥٥ قد اسهم في احداث توتر في علاقات العراق مع المملكة العربية السعودية – كما وضحته الصفحات السابقة – الا ان ذلك لم يحل دون استمرار وشائج الأخوة والمودة بين القطرين الشقيقين في الجوانب السياسية المعبر عنها برفع التمثيل الدبلوماسي ما بين الدولتين ، وعقد اتفاقيات للصداقة والتعاون الحدودي، فضلاً عن ذلك فقد شهدت الجوانب الاقتصادية هي الأخرى تحسناً ملحوظاً نجده موثقاً في محضر الجلسة السابعة عشرة المنعقدة في ٢١ أيار ١٩٥٧، التي طلب فيها من النواب التصديق على اتفاقية وأخرى خاصة لتنظيم النقل الجوي بين الجانبين، بعد اعلان عبد الوهاب مرجان – رئيس المجلس – عن ورود لائحتي قانون تصديق الاتفاق الاقتصادي بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة العربية السعودية ، وقانون تصديق الاتفاق المعقود بين حكومتي المملكة العراقية وحكومة المملكة العربية السعودية، بشأن تسيير خطوط جوية منتظمة بين اقليميهما وإلى ما ورائها والموقع عليه في بغداد بتأريخ ١٦ ايار سنة ١٩٥٧، ثم اكد رئيس المجلس عن احالتهما على لجنة الشؤون الخارجية للمصادقة عليهما[٢].

وحينما انعقدت الجلسة التاسعة عشرة في ١٢ حزيران ١٩٥٧، اعلن رئيس مجلس النواب ان المادة الرابعة من المنهاج تقرير لجنة الشؤون الخارجية في لائحة قانون تصديق الاتفاق الاقتصادي المعقود بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة العربية السعودية ، ومن ثم منح الاذن للاعضاء لمن يرغب بالكلام حول الاسس والمبادئ المتعلقة بالموضوع، فكانت مشاعر الود واضحة بين اوساط الرأي العام العراقي نحو المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً، وقد نقل لنا هذه الاحاسيس سلمان الشيخ داود[٣] – نائب العمارة – الذي جسد لنا ما يكنه العراقيون نحو

١- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة (١٥) في ١٦ نيسان ١٩٥٧، ص٢٩٥-٢٩٦.

٢- المصدر نفسه، الجلسة (١٧) في ٢١ أيار ١٩٥٧، ص٣٢٣.

٣- سلمان الشيخ داود: اصبح نائباً عن لواء العمارة بعد استقالة ابراهيم الشابندر، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لمجلس النواب (١ كانون الاول ١٩٥٥-٣١ ايار ١٩٥٦) والاجتماع الاعتيادي الثلث (١ كانون الاول ١٩٥٦- حزيران ١٩٥٧). عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ١٠، ص٣٠٧-٣١٢.

اشقائهم ، خاصة بعد زيارة الملك سعود[١] بن عبد العزيز (١٩٥٣-١٩٦٤) للعراق، وهم يؤيدون تصديق تلك الاتفاقية لما فيه خير القطرين الشقيقين والأمة العربية، ولنستمع إلى ما قاله نائب العمارة: "سادتي كان من النتائج الطيبة لزيارة جلالة الملك سعود لهذا البلد الذي يكن له كل حب واحترام لشخصه وبلاده، الأثر الطيب لتحسين العلاقات الاقتصادية بين قطرين تجمعهما جوامع الجوار والأخوة والدين واللغة، ولهذه الأمور فان العراق حكومة وشعباً يرحب بمثل هذه الاتفاقيات التي تقوي اواصر التعاون بين الحكومات العربية، ونرجو الله ان يوفق العرب إلى ما يعزز صلاتهم ويزيل كل خلاف بينهم مهما كان شكله"[٢].

ساعدت هذه الزيارة وما نتج عنها من توقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي على تهيئة أجواء طيبة لتطوير العلاقات العراقية – السعودية، وقد انتهز شاكر ماهر – نائب بغداد – ما تناقلته الأخبار عن طلب تقدمت به السلطات السعودية إلى الحكومة العراقية لتزويدها بالمياه، وأن هذا الموضوع بحث في اجتماع لمجلس الوزراء في جلسة سابقة، وبمناسبة مناقشة النواب لائحة قانون تصديق الاتفاق الاقتصادي المذكور بالجلسة نفسها ليوجه سؤالاً إلى الحكومة حول ذلك، ابتدأه بـ: "ترحيبه بهذه اللائحة..."، واضاف: "غير اني اود ان اسأل الحكومة عن موضوع نشرته بعض الصحف يتعلق بتزويد المملكة السعودية بالمياه العراقية، وذكر أيضاً بأن مجلس الوزراء في جلسة سابقة بحث هذا الموضوع، وبطبيعة الحال بقدر ما يخصني الأمر ارى ان هناك حاجة ماسة لأن يطلع المجلس العالي والرأي العام على تفصيلات مثل هذا المشروع الهام، وهل ان هناك لائحة او اتفاقية او شروطاً، او ان ذلك يكون بالمجان إلى آخر ذلك، فارجو من ممثل الحكومة ان يزود المجلس بايضاحات عن هذا الموضوع الخطير"[٣].

لخص رشيد الجلبي[٤] – وزير الزراعة – موقف الحكومة من الطلب السعودي بالجلسة نفسها، وخاطب به النواب بقوله: "لقد تقدمت الحكومة السعودية بطلب لتزويدها بالمياه من شط

١- قام العاهل السعودي بزيارة العراق في ١١ أيار ١٩٥٧، اجتمع خلالها بالملك فيصل الثاني ، وتوصل الطرفان إلى عقد اتفاق تجاري بين البلدين، مع رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين من مفوضية إلى سفارة. محمد طه الفياض العاني، الذكرى الخامسة لارتقاء جلالة الملك سعود المعظم عرش المملكة العربية السعودية، بغداد، مطبعة الجل، ١٩٥٧، ص٤٧.

٢- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة (١٩) في ١٢ حزيران ١٩٥٧، ص٣٥٦-٣٥٧.

٣- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة (١٩) في ١٢ حزيران ١٩٥٧، ص٣٥٧.

٤- رشدي الجلبي (١٩١٧-١٩٩٨): كان نائباً عن لواء بغداد في مجلس النواب (١ كانون الاول ١٩٤٩-١٥ تموز ١٩٥٠) جدد انتخابه في المجالس النيابية المتعاقبة حتى حزيران ١٩٥٨، عين وزيراً للزراعة (٧ أيار ١٩٥٥-٢٠

العرب او من الفرات الى الرياض ، وكانت هذه رغبة تقدمت بها الحكومة السعودية ورحبت بها الحكومة العراقية ، ولم يجر بعدها أي شيء حول هذا الموضوع وان الجهة المختصة في وزارة الزراعة تدرس مع ممثل الحكومة السعودية هذا الموضوع، وستسير المياه الزائدة التي لا يحتاج إليها العراق إلى المملكة السعودية"[١].

وعقب حصول موافقة النواب على الدخول في مذاكرة المواد الواردة بالاتفاق الاقتصادي بين العراق والمملكة العربية السعودية، تلى عبد الوهاب مرجان – رئيس مجلس النواب – المادة الاولى بالجلسة نفسها طارحاً التصويت عليها وتضمنت: "لجلالة الملك اتخاذ ما يلزم لتصديق الاتفاق الاقتصادي الموقع في بغداد بتأريخ ١٩٥٧/٥/١٥ بين حكومة العراق وحكومة المملكة العربية السعودية والجدولين رقم (١) و (٢) او الكتب المتبادلة الملحقة بالاتفاق المذكور الموقع عليها في بغداد، وبعد ان رفعت الايدي بالموافقة عليها، تلا رئيس المجلس المادة الثانية وهذا نصها: "ينفذ هذا القانون من تأريخ نشره في الجريدة الرسمية" وطلب من الحضور ابداء رأيهم بقبولها، فرفعت امام اعضاء البرلمان وكان نصها: "على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون"، لاخذ آرائهم بصددها، ورفع اياديهم اذا كانوا مؤيدين لها، فاعل عبد الوهاب مرجان قبولها، ومن ثم خاطب الأخير الحضور من النواب عن وضع اللائحة بشكلها النهائي في التصويت بطريقة تعيين الاسماء، وبعدها انبأ اعضاء المجلس ان نتيجة التصويت كانت عدد المصوتين (٧٨) وعدد الموافقين (٧٨)، وعلى ذلك قبلت اللائحة نهائياً"[٢].

وكان لابد من اخذ موافقة نواب البرلمان العراقي على الاتفاق المعقود بين العراق والمملكة العربية السعودية بشأن تنظيم التعاون في النقل الجوي بينهما، وعقب اعلان عز الدين ملا – نائب رئيس المجلس – ان المادة الخامسة من المنهاج تقرير لجنة الشؤون الخارجية في لائحة قانون تصديق الاتفاق المعقود بين حكومة المملكة العراقية وحكومة المملكة العربية السعودية بشأن تسيير خطوط جوية منتظمة بين اقليميهما وإلى ما وراءها والموقع عليه في بغداد بتأريخ ١٦ ايار سنة ١٩٥٧، طالباً لمن يرغب في ابداء رأيه حول الأسس والمبادئ ، وحينما لم

حزيران ١٩٥٧). عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ١٠، ص٣٠٦-٣١٤؛ مير بصري، المصدر السابق، جـ٢، ص١٨٦.

١- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة (١٩) في ١٢ حزيران ١٩٥٧، ص٣٥٧.

٢- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة (١٩) في ١٢ حزيران ١٩٥٧، ص٣٥٧-٣٥٨.

يتكلم احد من النواب، طلب موافقة المجلس على الدخول في مذاكرة المواد ، وبعد ان رفعت ايديهم ، اعلن عن حصول الموافقة، وتليت المادة الاولى وهذا نصها: لائحة قانون تصديق الاتفاق المعقود بين حكومة المملكة العراقية وحكومة المملكة العربية السعودية بشأن تسيير خطوط جوية منتظمة بين اقليميهما وإلى ما ورائهما الموقع عليها في بغداد بتأريخ ١٦أيار ١٩٥٧، المادة الاولى – لجلالة الملك اجراء ما يقتضي لتصديق الاتفاق المعقود بين حكومتي المملكة العراقية وحكومة المملكة العربية السعودية بشأن تسيير خطوط منتظمة بين اقليميهما وإلى ما ورائهما الموقع عليها في بغداد بتأريخ ١٦ أيار ١٩٥٧، وبعد ان وضع نائب الرئيس هذه المادة في الرأي، رفعت ايادي النواب دلالة على الموافقة عليها، ثم تلا المادة الثانية ومضمونها: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وطلب من الحضور اعلان موقفهم منها، فرفعت الايدي دلالة على قبولها، وتلا ذلك قراءته نص المادة الثالثة: على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون، وواضعاً اياها في الرأي مذكراً الموافقين عليها برفع ايديهم ، وحصل ذلك بالفعل، وبعد الانتهاء من كل هذه الخطوات البرلمانية اعلن نائب رئيس المجلس عن وضع اللائحة بشكلها النهائي في التصويت بطريقة تعيين الاسماء، فسحبت القرعة، واعلن عز الدين ملا ان نتيجة التصويت كانت كالآتي: المصوتون (٨٠) الموافقون (٨٠) حينذاك قبلت اللائحة نهائياً"[١].

يتضح لنا من العرض السابق ان تطوراً ملموساً حصل في العلاقات العراقية السعودية، ومما يعزز ما ذهبنا إليه هو اتساع تلك العلاقات وتشعبها إلى مصالح سياسية واقتصادية، وثقت من الصلات الأخوية القائمة بين القطرين الشقيقين، على الرغم من حصول عدم حصول توافق أحياناً في قضايا إقليمية أو دولية أو ربما عربية، تبعاً لاختلاف وجهات النظر ومن ثم تباين مواقفهما ازاء تلك الأحداث.

ولعل من دلالات قوة تلك العلاقات طرح النواب العراقيين للعديد من قضايا أقطار الجزيرة العربية وأعني بها المملكة العربية السعودية واليمن، هو ما دار في اثناء انعقاد الجلسة الثانية من الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧ في ١٧ كانون الأول من العام نفسه برئاسة فوزي الخضيري[٢] – نائب الرئيس الثاني – من مداولات النواب لسياسة العراق الخارجية في المجال العربي، اذ أثنى حسن عبد الرحمن – نائب البصرة– على وزارة علي جودت الأيوبي

١– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦–١٩٥٧، الجلسة (١٩) في ١٢ حزيران ١٩٥٧، ص٣٦١.

٢– فوزي الخضيري: ولد في البصرة عام ١٩٢٠، تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٤٤، زاول المحاماة، انتخب نائباً عن لواء بغداد في كانون الثاني ١٩٥٣، اختير نائباً ثانياً لرئيس المجلس في الاول من كانون الاول ١٩٥٥، جدد انتخابه في الاول من كانون الاول ١٩٥٦، والاول من كانون الاول ١٩٥٧ و ١٠ ايار ١٩٥٨. مير بصري، المصدر السابق، ج٢، ص٤٦٢.

المستقيلة، التي اعقبتها وزارة عبد الوهاب مرجان[١] لدورها في توثيق العلاقات مع الاقطار العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، ولندعه يبدي ملاحظاته: "اني اقر ان فخامة (رئيس الوزراء) قد بذل جهده في بذل كل ما يستطيع في سبيل تنقية الجو العربي، وقد توجت بعض أعماله بالنجاح وان لم تحرز جميع النجاح ...، واما ذهابه إلى المملكة العربية السعودية فقد شاع بين الناس انه له رأياً صريحاً في وجوب جمع شمل الدول العربية ، وان تفرقها إلى فئات أو جهات لم يكن في يوم من الايام لصالح العرب وانه دافع بجرأة وصراحة عن رأيه هذا"[٢].

اعلن خليل كنه[٣] – رئيس مجلس النواب – بالجلسة الثالثة المنعقدة في ٢٢ كانون الاول ١٩٥٧ عن ورود سؤال من عبد اللطيف جعفر[٤] – نائب البصرة – موجه إلى عبد الوهاب مرجان – رئيس الوزراء – يتعلق بالعلاقة بين العراق وشركات النفط، وورد اسم المملكة العربية السعودية بالسؤال على سبيل المقارنة حول موضوع اعادة النظر بزيادة حصة العراق من واردات النفط، ليجيب عنه شفهياً رئيس الوزراء امام المجلس، وفيما يلي نصه: "سبق للحكومة العراقية ان اتفقت مع شركات النفط على اعادة النظر بزيادة حصة العراق من واردات النفط فيما اذا حصلت حكومة المملكة العربية السعودية أو ايران على عوائد اعلى مما يستلمه العراق ، فهل قامت الحكومة الموقرة بمفاتحة شركات النفط لاعادة النظر في الاتفاقيات الحالية ؟ وما هي الاجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها حيال هذه الشركات في حالة امتناعها عن تنفيذ التزاماتها؟"[٥].

١- وزارة عبد الوهاب مرجان (١٥ كانون الاول ١٩٥٧-٢ آذار ١٩٥٨) التي تولت الحكم عقب استقالة وزارة علي جودت الايوبي.

٢- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (٢) في ١٧ كانون الاول ١٩٥٧، ص٨.

٣- خليل كنه: ولد في الرمادي عام ١٩١٠، تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٣٢، انتخب رئيساً لمجلس النواب عن الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع (١ كانون الاول ١٩٥٧- ٢٧ آذار ١٩٥٨). حميد المطبعي، المصدر السابق، جـ١، ص٦٨؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ١٠، ص٣١٢.

٤- عبد اللطيف جعفر (١٩٢٢-١٩٩٠): من مواليد البصرة، درس في الجامعة الامريكية والكلية اليسوعية، انتخب نائباً عن لواء البصرة في حزيران ١٩٥٤ وأيلول ١٩٥٤ وأيار ١٩٥٨. مير بصري، المصدر السابق، جـ٢، ص٤٥٦.

٥- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (٣) في ٢٢ كانون الاول ١٩٥٧، ص١٨.

على ان الشعب العراقي لم ينس الاخطار الخارجية التي تهدد اليمن الشقيق، فضلاً عن استمرار النزاع البريطاني السعودي على البريمي[١]، ففي اثناء استعراض سياسة العراق الخارجية خلال مناقشة اعضاء مجلس النواب للأسس والمبادئ للميزانية والاستمرار في المذاكرة على لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٨ المالية، فقد تحدث سامي باشعالم[٢] – نائب الموصل – بالجلسة العاشرة المنعقدة في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٨ منتقداً في بداية كلامه تحالف الحكومات العراقية المتعاقبة مع دول الغرب، لان الاخيرة تمارس عدواناً مستمراً ضد الاقطار العربية وتتدخل بشؤونها الداخلية، ولندعه يبين وجهة نظره على النحو الآتي: "وهذه اليمن والمحميات وتلك البريمي بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا ، كل هذه القضايا نشكو فيها عدوان الغرب وتعنت الاستعمار الغربي ولقد تبلور كفاح العرب من اجل حريتهم أكثر وأكثر من سنة ١٩٥٠"[٣].

ونظراً لدور العراق التأريخي على الصعيد العربي والدولي، فقد فرضت التحديات الاجنبية على العرب ان يتعاونوا فيما بينهم للوقوف امام الخطر الصهيوني في فلسطين، فضلاً عن موقف العداء الذي ظلت تمارسه الدول الغربية (بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية) ضد الاقطار العربية التي تروم الحفاظ على سيادتها والأخرى العاملة على نيل استقلالها، وارتفعت الاصوات في العراق الرسمية والشعبية التي تؤكد هذا الأمر الحيوي، وكان من الطبيعي ان يتلاقى الموقفان العراقي السعودي في هذا المضمار بل ويتطور تعاونهما المشترك باتجاه توحيد المواقف وتكتيل الجهود العربية، وعند استعراض عبد الوهاب مرجان – رئيس الوزراء – لسياسة حكومته الخارجية في المجال العربي بالجلسة الحادية عشرة المنعقدة في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٨، اوضح اتفاق العراق والمملكة العربية السعودية على مواجهة التهديدات الصهيونية في خليج العقبة[٤]، ومما ورد بكلمته بخصوص موضوع البحث ما يأتي: "اخواني يتمتع العراق بمركز دولي مرموق حيث يشاركه في سياسته الخارجية معظم الدول العربية في المشرق

١- قامت القوات البريطانية ومعها قوات سلطان عمان وحاكم أبو ظبي باحتلال البريمي في ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٥ وطردت القوات السعودية منها. جان جاك بيربي، الخليج العربي، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز، بيروت، المكتب التجاري، ١٩٥٩، ص٢٢٦.

٢- سامي باشعالم: كان عضواً في مجلس النواب ع لواء الموصل، عرف بمواقفه الوطنية والمعارضة لسياسة الحكومات العارقية المتعاقبة في مجال السياسة الداخلية والخارجية. عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ١٠، ص٢٨١.

٣- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٠) في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٨، ص١٤٣.

٤- يصر الجانب الصهيوني على عد خليج العقبة ذات صفة دولية، والسماح للصهاينة باستخدام مياهه لخدمة الاقتصاد الصهيوني وتحرك قواتهم البحرين، ومن ثم تهديد الأمن القومي العربي في الصميم.

والمغرب...، اما موقف الحكومة من قضية خليج العقبة، فأقول أنه خليج عربي مغلق ليست له اية صفة دولية وان مياهه ومياه مداخله مياه اقليمية غير مفتوحة للملاحة الدولية، ولا يفوتني بهذه المناسبة ان اذكركم بالبلاغ العراقي السعودي الصادر بتاريخ ١٩٥٧/٥/١٨عند زيارة صاحب الجلالة الملك سعود للعراق، حيث جاء فيه ما نصه "يؤكد الفريقان اتفاقهما التام على المحافظة على حقوق العرب والمسلمين في خليج العقبة الذي هو خليج عربي متصل بالأماكن الإسلامية المقدسة ، وانهما سيبذلان كل ما باستطاعتهما لمنع (اسرائيل) من التجاوز على خط الخليج العربي بكل الوسائل الممكنة لديهما ولا زالت الحكومة متمسكة بهذا البلاغ نصاً وروحاً والسلام عليكم"[١].

ورد اسم المملكة العربية السعودية كاحدى الاقطار العربية فضلاً عن مصر وسوريا التي تعهدت بتقديم مبالغ مالية إلى الأردن، مقابل الغائها المعاهدة المعقودة مع بريطانيا واتباع حكومتها سياسة خارجية من شأنها ان تنسجم مع اتجاهات السياسة الخارجية لتلك الأقطار، وتكون هذه المساعدة المالية بديلاً عن المبالغ التي تقدمها بريطانيا للحكومة الأردنية حتى تكون ضمن توجهات السياسة البريطانية وبعيداً عن الموقف العربي، بالجلسة المذكورة على لسان اسماعيل الغانم[٢] – نائب بغداد – الذي علق على ذلك الموضوع قائلاً: "قيل ان الحكومة عزمت على تقديم (١٧٥) ألف دينار إلى الأردن، انا لا اعارض في اعانة الاردن ولكن اعتقد انها ليست بحاجة للمبالغ ، انها كانت تتناول (١٢) مليون دينار سنوياً من بريطانيا واتفقت مع سوريا ومصر والسعودية على ان تستلم المبالغ منهن لقاء الغاء المعاهدة البريطانية وبشرط ان تسير على السياسة التي ترسمها لها الدول الثلاث، ورجعت الاردن واختطت لنفسها سياسة خاصة بتحريض بعض الدول، فاذا كانت هذه الدول مستعدة لتحمل هذا المبلغ واسعافها به لماذا تأتي الأردن هنا وهناك، انني لا ابخل على الاردن وانما يجب ان يكون الهدف من الاعانة واضحاً، لا نعرف هل ان مبلغ (١٧٥) ألف دينار يسد حاجة الاردن ام ان ندفع (١٢) مليوناً التي كانت تدفعها بريطانيا لقاء ان تكون ماشية معنا، او ان لا ندفع شيئاً، انا لا اعرف ما هو الغرض من دفع المبالغ بين حين وآخر والذي نعلمه ان المبالغ تصرف في وجهها"[٣].

١- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١١) في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٨، ص١٥٤.

٢- اسماعيل الغانم (١٩٠٧-١٩٨٣): من مواليد الأعظمية، درس الحقوق وتخرج عام ١٩٣٠، مارس المحاماة، تولى مناصب قضائية، انتخب نائباً عن لواء بغداد في حزيران ١٩٥٠، جدد انتخابه في كانون الثاني ١٩٥٣، وظل نائباً في المجالس المتعاقبة. مير بصري، المصدر السابق، ج٢، ص٤٥٢.

٣- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١١) في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٨، ص١٦٠.

تكررت الدعوات التي اطلقها ممثلو الشعب العراقي في مجلس النواب والمنادية إلى تقوية العلاقات الاخوية مع المملكة العربية السعودية وتوحيد المواقف معها ازاء القضايا العربية وحركات التحرر الوطني في مشرق الوطن العربي ومغربه، وجاء تعليق زياد العسكري[١] – نائب العمارة – بالجلسة المذكورة على خطاب رئيس الوزراء ليعكس هذه الحقائق وينبه ساسة العرب الى هدم صدق نوايا الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا الذين استمرتا تقدمان العون والدعم العسكري والاقتصادي والسياسي للكيان الصهيوني ، وقد ضمن آراءه في السطور الآتية: "يجب ان ننتهز كل فرصة لتحقيق اهدافنا الوطنية حيث لنا آلام وآمال ، آلاماً تنطوي في مشاكل فلسطين والجزائر وآمالنا هي في تحقيق مصالحنا في الخليج العربي بالاتفاق مع الحكومة السعودية العربية، وتوحيد سياستهما تجاه هذه الامارات القائمة فيها...، وأردف قائلاً" اما ان نركض وراء امريكا وهي نفسها تأبى الدخول في ميثاق بغداد، ولكنها متمسكة (باسرائيل) او تحاول حفظ مصالح انكلترا بالخليج العربي بدون منافع متبادلة فيكون ضرب من الخطأ"[٢].

من جانب آخر ذكّر النواب العراقيون المملكة العربية السعودية بوصفها دولة منتجة للنفط مثل العراق، واخذوا يطالبون الحكومات العراقية المتعاقبة بضرورة ان يحتذى بسياستها النفطية قدر الامكان فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر باسعار بيع النفط، طالما ان الشركات الغربية ظل همها الاول الحفاظ على مصالحها، فما هو المانع بان نكون حريصين في الدفاع عن مصالحنا الوطنية ونحن أولى بها، حصل ذلك بالجلسة الحادية عشرة المنعقدة في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٨، التي اختصت في جانب من مناقشات اعضائها على ما ورد في خطاب رئيس الوزراء السالف الذكر، وعما يفترض ان تكون عليه سياسة العراق الخارجية وحتى الداخلية، وجسد تلك الطروحات فيصل الدملوجي[٣] – نائب الموصل – في تلك الجلسة واليكم نص حديثه: "فشركة النفط مؤسسة تجارية تفتش عن مصالحها ولا نريد ان نلومها ان فعلت ذلك، ولكن الواجب يقضي ان نفتش نحن ايضاً وبنفس الفعالية عن مصالحنا، فقد ذكر وزير المالية (نديم الباجه جي) في خطابه عند افتتاح باب المناقشة اسعار بيع النفط في العراق، وكنت اتمنى

١- زياد العسكري: كان نائباً عن لواء العمارة عن الدورتين الانتخابيتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع (١ كانون الاول ١٩٥٧- ٢٧ آذار ١٩٥٨)، الاجتماع غير الاعتيادي (١٠ أيار ١٩٥٨-٩ حزيران ١٩٥٨). عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ١٠، ص٣١٢-٣١٥.

٢- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١١) في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٨، ص١٧٣.

٣- كان نائباً عن لواء الموصل عن الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لمجلس النواب (١ كانون الاول ١٩٥٦- حزيران ١٩٥٧) وجدد انتخابه في المجالس النيابية المتعاقبة حتى حزيران ١٩٥٨. عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ١٠، ص٣١٢-٣١٥.

عليه ان يذكر اسعار الكلفة ويقارن اسعار الكلفة هذه بغيرها في البلاد الاخرى المجاورة كرأس التنورة في البلاد العربية السعودية لكي نأخذ فكرة واضحة عن الفرق بين السعرين"[١].

كان الرأي العام العراقي مدركاً إلى عدم توافق توجهاته الوطنية والعربية مع سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة التي استمرت في سياسة الموالاة مع دول الغرب إلى حد كبير، وألقى نوابه باللوم على الأوساط الرسمية بسبب ترددها في اتباع سياسة اكثر وثوقاً مع الاقطار العربية ومنها المملكة العربية السعودية ، وبخاصة في توحيد خططهما وسياستهما النفطية كحد أدنى لتحقيق الاجماع العربي في النواحي الاقتصادية والسياسية، وبمناسبة مداولة النواب في بحث الأسس العامة التي ترتكز عليها الميزانية العامة لسنة ١٩٥٨، وتعقيباً على كلمة نديم الباجه جي[٢] – وزير المالية – التي القاها عند افتتاح الجلسة الثانية عشرة في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٨، تحدث عبد الكريم الازري[٣] –نائب بغداد – قائلاً: "اما سياسة العراق الخارجية فهي تتصف مع شديد الأسف بالجمود والقصور تنادي بسلامة العراق، ولكن العراق لم يساهم ولم يتداخل في تنظيم شؤون هذه المنطقة التي تهدف إلى أهداف ومرامي ، والتي تعتبر جديدة لم يألفها مثلها العراق فيما سبق، والتي لها شأن بسلامة العراق هذه محميات الخليج والكويت، فهل فاتحت الحكومة العراقية المملكة العربية السعودية للاتفاق على تعيين سياسة موحدة للانتفاع من موارد هذه البلاد، وكذا النفط العراقي واستثمار ملايين الدنانير الناتجة من هذا الوارد، فان المنطقة وما تنتجه جديرة بالدرس لوضع المشاريع التي تعتمد عليها نهضتنا الاقتصادية"[٤].

وخلال مناقشة الجلسة المذكورة لسياسة العراق الخارجية في المجال العربي والدولي، انتقد محمد الجليلي[٥] – نائب الموصل – دول ميثاق بغداد لمواقفها المعروفة ضد تطلعات العرب في التحرر والاستقلال ، ومنها بريطانيا التي تمارس عدواناً مستمراً ضد الاقطار العربية ومنها اليمن، وان من الخطأ القول بأن الميثاق المذكور اسهم بتوفير الاستقرار في المنطقة،

١– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١١) في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٨، ص١٧٥.

٢– كان وزيراً للمالية في وزارة عبد الوهاب مرجان (١٥ كانون الاول ١٩٥٧– ٣ آذار ١٩٥٨).

٣– عبد الكريم الازري: من مواليد الكاظمية عام ١٩٠٧، حاصل على البكالوريوس بالاقتصاد والعلوم الإدارية من جامعة لندن، كان نائباً عن لواء بغداد. الياهو دنكور ومحمود فهمي درويش، المصدر السابق، ص٩٠٧.

٤ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٢) في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٨، ص١٨٠.

٥– محمد الجليلي (١٩٠٣–١٩٨٠): ولد في الموصل، اكمل دراسته في الولايات المتحدة الأمريكية بحصوله على شهادتي البكالوريوس والماجستير بالعلوم، كان نائباً عن لواء الموصل في مجلس النواب. د. إبراهيم خليل أحمد، التاريخ والمؤرخون الموصليون المعاصرون في كتاب "موسوعة الموصل الحضارية"، مج٥، جامعة الموصل، ١٩٩٢، ص٣٤٤–٣٥٥.

وأشار إلى عدم وجود أدلة مقنعة تبين ان سياسة العراق قومية كما اوضح ذلك رئيس الوزراء في الجلسة الحادية عشرة السابقة، وفي ادناه نص كلمته: "ان ميثاق بغداد لم يخدم القضية العربية ولم يحقق الاستقرار في الشرق الأوسط طيلة هذه المدة، أو أليس الاعتداء على الدول العربية الأخرى اليمن ..، ببعيد عن الأذهان، كل هذه القضايا ان دلت على شيء فإنما تدل على عدم احترام دول الميثاق للميثاق نفسه والتزاماتهم، اما بالنسبة للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، فأي استقرار حل خلال هذه المدة وانما كانت هذه المنطقة وما زالت غير مستقرة وتوشك ان تكون مصدراً لاندلاع حرب عالمية"[١].

اعرب توفيق الفكيكي[٢] – نائب المنتفك – بالجلسة المذكورة عن ارتياحه لما ورد في خطاب رئيس الوزراء بشأن تأكيد ان مياه خليج العقبة هي مياه اقليمية عربية متصلة بالاماكن المقدسة، وهو ما تضمنه البيان المشترك الصادر بين الحكومتين العراقية والسعودية، الا ان نائب المنتفك بين ان تلك الخطوات لم ترق الى مستوى التحدي الصهيوني الذي يرمي الى اعطاء السفن الصهيونية حرية استخدام تلك المياه لاغراض تجارية وعسكرية، حتى انها راحت بالفعل ولا زالت تتجاوز على مياهنا العربية، ووثقت هذه الآراء في محضر تلك الجلسة كما دونت في صفحاتها وفيما يأتي مضمونها: "لقد ورد في خطاب فخامة رئيس الوزراء امس وهو من جملة التصريحات التي شكرته عليها فيما يخص خليج العقبة، وان البلاغ المشترك بين الحكومة السعودية والحكومة العراقية بان مياه الخليج اقليمية عربية متصلة بالاماكن المقدسة، وكلكم يذكرون ان الحكومة العراقية في موسم الحج قد انذرت الحجاج ان لا يسلكوا طريق العقبة حفظاً لحياتهم، فاذا اعدت الحكومة العراقية والحكومة السعودية من الاجراءات التي تقضي على بواخر (اسرائيل) في خليج العقبة، فهذه الناحية لم يتطرق لها فخامة رئيس الوزراء ولا زالت بواخر (اسرائيل) تمخر خليج العقبة بكل حرية، فأرجو مخلصاً ان يقوم فخامة رئيس الوزراء بتنوير هذه الحقيقة ورفع الغموض"[٣].

١- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٢) في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٨، ص١٨٥.

٢- توفيق الفكيكي (١٩٠٠-١٩٦٩): من مواليد بغداد، حصل على شهادة الحقوق عام ١٩٢٧، مارس المحاماة والقضاء، عرف بمناهضته للسياسة البريطانية ، كان نائباً عن لواء المنتفك منذ عام ١٩٥٤ والمجالس النيابية المتعاقبة. د. حميد هدو، توفيق الفكيكي في كتاب "موسوعة اعلام العرب"، جـ١، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٠م/ ١٤٢٠هـ، ص١٠٤-١٠٥.

٣- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٢) في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٨، ص١٩٩-٢٠٠.

اثارت تصريحات رئيس الوزراء في مجلس النواب في مجال السياسة العربية وتأكيده على حرص العراق على تحقيق الوحدة العربية ، مشاعر الشعب العراقي الذي اثنى عبر نوابه على مبادرة الحكومة في ارسال وفد برلماني الى الاقطار العربية لحثها على ضرورة تحقيق تلك الأمنية القومية ، وتردد ذكر اقطار الجزيرة العربية وهما المملكة العربية السعودية واليمن في تلك المناقشات، وكيف ان كلاً منهما اختط لنفسه سياسة خارجية تختلف عن الآخر، واستجابة لهذه التوجهات ادلى سامي باشعالم – نائب الموصل – بدلوه في اثناء انعقاد الجلسة الرابعة عشرة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٨، التي احتوتها السطور الآتية: "وبمناسبة الحديث عن الوحدة العربية وتصريحات رئيس الوزراء في هذا المجلس...، وبمناسبة اقتراح فخامته تأليف وفد برلماني يسافر الى البلاد العربية لغرض الدعوى لتحقيق هذه الامنية اقول: "ان الاختلافات بين الدول العربية لم تكن بالاختلافات الشخصية، ولم تكن مبنية على الاحقاد والضغائن كما كان يخيل لكثير من الساسة في البلاد، بل هي خلافات على مبادئ سياسية هامة ويمكن تقسيمها الى وجود ثلاث اتجاهات سياسية، اولها ذي الصلة بموضوع البحث، سادتي الحياد الايجابي سارت بمقتضاها اليمن...، بدقة منبعثة عن تحرر تام في انتهاج السياسة المثلى التي تحقق مصالح العرب فنجد ان اليمن...، تتعامل مع كافة دول العالم الشرقية منها والغربية، وتقوم بينها وبين هذه الدول علاقات حسنة ومصالح متبادلة اللهم الا دول الاستعمار التي تود فرض سيطرتها، مما خلق جواً من التوتر بين تلك الاقطار (ومنها اليمن) وتلك الدول الاستعمارية...، ثم تساءل نائب الموصل قائلاً: "فماذا كان جزاؤنا من الانضمام الى الغرب في حربين عالميتين سابقتين، فقد ظهر نكثهم للعهود وظهرت المعاهدات السرية بينهم التي أدت إلى احتلال البلاد العربية وتقسيمها وتجزأتها بين دولتي الغرب الحليفتين فرنسا وبريطانيا ، وثانيهما فكرة الانحياز إلى الغرب التي اتبعها العراق...، وثالثهما فكرة وسط بين هاتين الفكرتين عمادها الحياد الايجابي ولكنها سلبية فهي لا تقبل المعاونة من المعسكر الشرقي، وقد سارت في هذه السياسة كل من العربية السعودية..،"[١].

احتلت حركات التحرر في اقطار المغرب العربي وبخاصة بالجزائر[٢] مكانة طيبة وجاءت بعد القضية الفلسطينية في اهتمامات الرأي العام العراقي في عقد الخمسينيات من القرن العشرين، اذ طالب النواب الحكومات العراقية المتعاقبة باتخاذ الاجراءات المناسبة لمناصرة

١- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٤) في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٨، ص٢٢٦.

٢- على الرغم من تصاعد نضال حركة التحرر الوطني في كل اقطار المغرب العربي، لكن الجزائر تميزت عن نضال شقيقاتها بسبب ارتكاب فرنسا مجزرة وحشية ضد الشعب الجزائري الذي قدم اكثر من مليون شهيد وهو يقارع العدوان الفرنسي على بلاده حتى نال استقلاله عام ١٩٦٢.

اشقائنا الذين يكافحون لنيل استقلالهم، منفردة او مجتمعة من خلال الجامعة العربية، بالدعم المعنوي والمادي وحتى في ارسال المتطوعين الى ساحات القتال، فضلاً عن أهمية مقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وبخاصة قطع النفط عنها أو تأميم حصتها في النفط العراقي الذي سبق ان استحوذت عليه بعد تهديدها وبالتنسيق مع بريطانيا في اقتطاع الموصل من العراق وضمها الى تركيا، وتعبيراً عن كل ذلك تحدث عبد الكريم كنه – نائب بغداد – بالجلسة المذكورة، وقد اشار الى المملكة العربية السعودية من امثلة الدول العربية التي تبرعت بأموال لمساندة الجزائر في مواجهة الاستعمار الفرنسي ومخاطباً الحضور: "المطالبة بزيادة المبلغ المخصص لمساعدة الجزائر الى ملوين او مليوني دينار لاسيما وان اقطار اخرى كالسعودية...، تبرعتا بمبالغ مالية للجزائر، سادتي وعد معالي وزير المالية في اللجنة المالية اعضاء اللجنة بتلبية طلبهم بزيادة المبلغ المخصص لمساعدة الجزائر...، ارجو مخلصاً والعراق معروف بايثاره القومي وقد اعلنت رسمياً تبرعات المملكة السعودية، وبلغني ان اقطار اخرى تبرعت، هذه الناحية تجعلني اقول ان القانون الذي سيتم بموجبه تخويل وزارة المالية الاستقراض من البنك المركزي ، يمكن معه زيادة المبلغ الى مليون او مليوني دينار كمساعدة للجزائر"[١].

ومن الجدير بالذكر ان ما حققته المملكة العربية السعودية من فوائد اقتصادية جراء دخولها في مفاوضات مع شركات النفط ، من ذلك زيادة حصتها من واردات النفط قد دفع بنواب البرلمان العراقي الى دعوة المسؤولين الى تبني مثل تلك السياسات ذات المردودات المالية التي تدعم الاقتصاد الوطني، وبخاصة ان الاتفاقية[٢] التي وقعها العراق مع الشركات النفطية قد اتاحت له حق تعديل حصة العوائد، وطرح هذه الافكار حازم المفتي[٣] – نائب الموصل – بالجلسة التاسعة عشرة التي عقدت في ٥ شباط ١٩٥٨، واستهل حديثه مستفسراً: "اود أن اسأل وزير الاقتصاد (محمد مشحن الحردان) هل ان في نية الحكومة ان تدخل في مفاوضات جديدة مع شركات النفط، لاجل تزييد حصة الحكومة اسوة لما يجري في المملكة العربية السعودية، فقد علمنا ان شركة يابانية تقدمت بمثل هذا الطلب الى المملكة العربية السعودية، فمن حق الحكومة العراقية والحالة هذه وقد اتاح لها احد بنود الاتفاقية طلب تعديل حصة العوائد التي بلغت

١- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٤) في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٨، ص٢٤٥-٢٤٦.

٢- لمزيد من التفاصيل عن الاتفاقية يمكن الرجوع إلى نوري عبد الحميد خليل، المصدر السابق، ص٣٥١-٣٨١.

٣- حازم المفتي: كان نائباً عن لواء الموصل عن الدورتين الانتخابيتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي (٩ حزيران ١٩٥٤-٢٦ منه) والاجتماع الاعتيادي الرابع (١ كانون الاول ١٩٥٧-٢٧ آذار ١٩٥٨). عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١٠، ص٣١٠-٣١١.

(٤٠%) وهي قابلة للزيادة اسوة بما تحصل عليه الدولة المجاورة ان تطلب ذلك"[١]. اما زميله احمد العامر – نائب البصرة – فقد اقترح على الحكومة العراقية ان تشترك مع شركات النفط في عملية استخراج النفط ومن ثم تصديره وبيعه في الاسواق العالمية، فضلاً عن اقامة مؤسسة وطنية للمتاجرة بالنفط تتولى انشاء الشركات التي تعطى الصلاحية لتوقيع اتفاقيات مع تلك الشركات حول تجارة النفط، وقد انتقد في مستهل كلمته التي القاها: "شركة النفط التي لم تنفذ الاتفاقية المعقودة بينها وبين الحكومة بصورة سليمة منذ البدء...، واضاف: "اوجه نظر معالي وزير الاقتصاد الى الاتفاقيات الجديدة التي سمعنا عنها مؤخراً بين السعودية واليابان، وهي ان السعودية واليابان اتفقتا مبدئياً على ان تشتركا في عملية انتاج النفط وشحنه وتصنيعه وبيعه، ونحن بدورنا طالما اننا نملك الحصة العينية وهي (١/٢ ١٢%) وتقدر حالياً بما يزيد على أربعة ملايين طن، وستكون في السنتين القادمتين حوالي ثمانية ملايين طن إذا ما زاد الانتاج الى الحد المرجو ان يصل إليه، فأقول ان على وزير الاقتصاد ان يبدأ بتأسيس مؤسسة يكون من واجبها المتاجرة بالنفط وتخول هذه المؤسسة الصلاحيات اللازمة لانشاء شركات والدخول باتفاقيات مع الشركات للمتاجرة بالنفط، منذ بدء تحميله من المرفأ إلى حين بيعه في الاسواق مصفى"[٢].

وعلى الرغم من ان الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٨ في دورته الانتخابية السادسة عشرة، يعد خاتمة اعمال مجلس النواب لقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، الا ان جلسته الرابعة التي عقدت في ٢٩ ايار ١٩٥٨ لم تخلو من ذكر امور ذات صلة بموضوع البحث، التي ورد ضمن مناقشات بعض نوابها في اثناء استعراضهم لسياسة الحكومة الخارجية في المجال العربي والدولي برئاسة عبد الوهاب مرجان[٣] – رئيس المجلس – على حرصهم على افادة العراق من تجربة المملكة العربية السعودية في القطاع النفطي وكيفية تعاملها مع شركات النفط العاملة في اراضيها وضرورة ان تعيد الحكومة النظر في اتفاقيات النفط التي عقدتها مع الشركات الغربية، هذا الأمر افصح عنه محمد مشحن الحردان[٤] – نائب الدليم – بالجلسة المذكورة، وهو يلفت نظر الحضور من النواب الى تقديمه طلباً الى احمد مختار بابان – رئيس الوزراء – حول ذلك الموضوع ، ونورد في ادناه نص حديثه الموثق في محضر تلك

١– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٩) في ٥ شباط ١٩٥٨، ص٣٣٣.

٢– المصدر نفسه، ص٣٣٥–٣٣٦.

٣– اصبح رئيساً لمجلس النواب في الاول من كانون الاول ١٩٥٧.

٤– كان نائباً عن لواء الدليم عن الدورتين الانتخابيتين الخامسة عشرة (١ كانون الاول ١٩٥٧– ٢٧ آذار ١٩٥٨) والاجتماع غير الاعتيادي (ايار ١٩٥٨–٩ حزيران منه). عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق، جـ١٠، ص٣١٢–٣١٥.

الجلسة: "انا قدمت طلباً الى فخامة رئيس الوزراء – احمد مختار بابان[١] – راجياً اعادة النظر في اتفاقيات النفط وبينت الاسباب التي حدتني الى ذلك، ومن جملتها التغيير الذي حصل في النسب المتفق عليها بين شركات النفط وبين حكومة السعودية...،"[٢].

يتبين لنا من العرض السابق ان هناك رغبة حقيقية كانت سائدة بين اوساط الرأي العام العراقي التي عكسها النواب من خلال الآراء التي كانوا يبدونها، في اثناء استعراض سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة الخارجية على الصعيد العربي والدولي في توثيق صلاتهم مع اشقائهم في المملكة العربية السعودية واليمن حكومة وشعباً، في شتى المجالات السياسية والاقتصادية، والعمل على تحقيق توافق سياسي معهم ازاء القضايا العربية ومحاولة توحيد الجهود العربية عبر الاتصالات الثنائية أو من خلال الجامعة العربية مجتمعين، وتنشيط العمل باتجاه حث الدول الغربية على اتباع سياسة من شأنها انصاف الحقوق العربية وعد معرقلة مساعي الاقطار العربية في التحرر والاستقلال.

الخاتمة

توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات يمكن إيجازها بما يأتي:

أولاً: اتضح من البحث حقيقة جلية تقوم على تميز العراقيين بمشاعر عروبية ازاء اشقاءهم في الاقطار الاخرى، برزت في الآراء التي ذكرها النواب في مناقشاتهم وهم يتداولون في السبل الكفيلة لتحقيق تعاون عربي منفرداً أو مجتمعاً عبر الجامعة العربية، فلا غرابة ان يتردد اسم المملكة العربية السعودية واليمن ضمن الاقطار الشقيقة التي يروم العراقيون توطيد العلاقات معها، لاسيما ان هناك اخطاراً خارجية تستهدف الأمة العربية، وتعمل للحيلولة دون تحقيق سيادتها الوطنية، من ذلك تلقي مجلس النواب العراقي برقيات التأييد لنضال الشعب المراكشي ضد العدوان الفرنسي من الحكومتين السعودية واليمنية ، رداً على برقية المجلس العراقي إلى الأخيرتين ، فضلاً عن تبادل الوفود الرسمية والشعبية بين الجانبين وتبادل وجهات النظر نحو القضايا العربية والدولية.

ثانياً: استأثرت الاعتداءات البريطانية المتكررة على اليمن باهتمام العراقيين الذي راح ممثلوهم في البرلمان يطالبون الأوساط الرسمية بضرورة اتخاذ الاجراءات المناسبة لوقف تلك

١- احمد مختار بابان (١٩٠١-١٩٧١): تخرج من كلية الحقوق ، عين نائباً لرئيس الوزراء في حكومة محمد فاضل الجمالي بداية عام ١٩٥٤ عهد اليه بتشكيل الوزارة حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. مذكرات احمد مختار بابان آخر رئيس للوزراء في العهد الملكي في العراق، اعداد وتقديم د. كمال مظهر احمد، الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٩٩، ص١٠.

٢- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية السادسة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٨، الجلسة (٤) في ٢٩ أيار ١٩٥٨، ص٣٣.

الاعتداءات ، خاصة وان بريطانيا المعتدية هي عضو في ميثاق بغداد الذي يضم العراق أيضاً، وسجلها التاريخي معروف في محاربة العرب في مشرق الوطن العربي ومغربه، فضلاً عن دعوات النواب المستمرة الدول العربية الى توحيد جهودها واتخاذ موقف موحد يدفع بريطانيا إلى الكف عن تلك التجاوزات على دولة مستقلة، ويلاحظ مطالبة النواب الحكومات العراقية المتعاقبة على ضرورة تقوية علاقاتها مع اليمن في شتى المجالات السياسية والاقتصادية ، التي تكاد تكون منعزلة عن المحيط العربي، الأمر الذي يستلزم توفير مستلزمات العون والمناصرة لها، حتى تتمكن من مواجهة العدوان البريطاني على أراضيها، ولاسيما ان الجامعة العربية لا تزال غير قادرة على اداء واجباتها القومية على الشكل المطلوب.

ثالثاً: ادى انضمام العراق الى ميثاق بغداد عام ١٩٥٥ إلى معارضة بعض الأقطار العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا، وهؤلاء أخذوا ينسقون سياساتهم الخارجية لاتخاذ موقف موحد، الأمر الذي اضعف العلاقات العربية العربية، ويلاحظ هنا انتقاد بعض النواب لمواقف تلك الاقطار، مما يشير إلى تأييدهم لسياسة العراق الخارجية على الرغم من معارضة اوساط عديدة من الشعب العراقي لانضمام العراق للميثاق المذكور، فالفريق المؤيد لفت انتباه الحكومة السعودية إلى وجود قواعد اجنبية في اراضيها، مما يضر ووفق وجهة نظره بالمصالح العربية، لاسيما ان الولايات المتحدة الامريكية وقفت مساندة للكيان الصهيوني ودعمته بالمال والسلاح، فضلاً عن مواقفها المؤيدة لحليفتيها بريطانيا وفرنسا الذين يرتكبان يومياً عدواناً مستمراً على الاقطار الشقيقة، كما هو الحال في سياسة الابادة الجماعية التي تمارسها السلطات الفرنسية ضد اشقائنا في الجزائر ومراكش وتونس، والعدوان البريطاني على اليمن الشقيق.

رابعاً: ومع الاقرار بوجود خلافات بين العراق والمملكة العربية السعودية ازاء قضايا عربية ودولية، لاختلاف سياسة كلا البلدين لأسباب معروفة، الاّ ان ذلك لم يقف حائلاً دون ارتفاع اصوات النواب في اثناء استعراضهم لسياسة الحكومات العراقية الخارجية في المجال العربي والدولي، وهم يطالبون بضرورة تقوية العلاقات الأخوية مع اشقائهم السعوديين في الميادين المختلفة، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر تكرار الدعوات إلى تطوير مستوى العلاقات السياسية بين البلدين الجارين والشقيقين الى مستوى سفارة، حتى تأخذ علاقاتهم مداها الطبيعي والواسع الذي يسهم في تحقيق تلك الصلات، فضلاً عن عقد الجانبين اتفاقيات للصداقة والتعاون الذي كان مجلس النواب العراقي تواقاً على المصادقة عليها، والأهم تبادل الزيارات بين ملوك القطرين الشقيقين ، وتباحثهما في

مواضيع عربية ودولية تستلزم المشاورة والاتفاق على موقف موحد بصددها، وهذه الأمور وثقتها محاضر تلك الجلسات التي زودت البحث بمعلومات قيمة عن تلك الجلسات التي كانت تحتدم أحياناً ما بين ممثلي الشعب العراقي والمسؤولين الحكوميين، الذين كانوا يدافعون عن مواقف وزارتهم في الميدان العربي والدولي.

خامساً: ولعل مما يبشر في ذلك هو وجود نوايا حسنة في مواقف العراقيين نحو قاضاي أشقائهم في اقطار الجزيرة العربية، والتي نلمسها في ارتفاع الأصوات داخل مجلس النواب، وهي تدعو الاوساط الرسمية إلى الأخذ بالتجربة السعودية في مجال استثمار النفط العراقي ، والدخول في مفاوضات مع الشركات على أسس تضمن حقوق العراق في نفطه، وقد وثق البحث العديد من تلك الدعوات ، وحينما طلبت الحكومة السعودية من الجهات الرسمية العراقية تزويدها بالماء من شط العرب أو من نهر الفرات، تجسد موقف العراقيين بالترحيب ، مما يعزز ما ذهبنا إليه في الاستنتاج الأول، وأعني بذلك قوة التوجه القومي لدى العراقيين الذي اوضحته الصفحات السابقة التي نقلت إلى القراء الكرام، حقيقة ما جرى من مداولات بين النواب والآراء التي قيلت في تلك الجلسات ، ورد الوزارات العراقية المتعاقبة عليها، مما يشير باطمئنان إلى تلاقي المواقف الرسمية والشعبية في مواضيع عدة، وافتراقها في أخرى، وهو مؤشر طبيعي على تباين الآراء واختلاف وجهات النظر بين كل تلك الأطراف نحو تلك القضايا.

المصادر

أولاً: <u>الوثائق المنشورة</u>:

- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٩.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٠.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥١.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤.

- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية السادسة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٨.

ثانياً: <u>المذكرات الشخصية</u>:

- بابان، مذكرات أحمد مختار آخر رئيس للوزراء في العهد الملكي في العراق، اعداد وتقديم د. كمال مظهر احمد، الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٩٩.
- عبود الهيمص ذكريات وخواطر عن احداث عراقية في الماضي القريب، اعداد شاكر الآلوسي، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٩١.
- كمال، مذكرات علي، ١٩٠٠-١٩٩٨، تقديم وتحقيق جمال بابان، شركة الخنساء للطباعة المحدودة، بغداد، ٢٠٠١.

ثالثاً: <u>الرسائل الجامعية</u>:

- جبار، عبد الأمير محسن، العلاقات السياسية الاردنية – السعودية ١٩٤٦-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ١٩٩٥.
- الدين، جهاد مجيد، حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عن شمس، ١٩٧١.
- الهاشمي، حيدر طالب، صادق البصام ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية/ابن رشد، جامعة بغاد، ٢٠٠٠.

رابعاً: <u>الكتب العربية والمعربة</u>:

- احمد، د. ابراهيم، التأريخ والمؤرخون الموصليون المعاصرون في كتاب "موسوعة الموصل الحضارية"، مج٥، جامعة الموصل، ١٩٩٢.
- بصري، مير، اعلام السياسة في العراق الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧.

- بصري، مير، اعلام السياسة في العراق الحديث، جـ٢، دار الحكمة، ط١، لندن، ٢٠٠٤.
- بصري، مير، اعلام الكرد، رياض الريس للكتب والنشر، ط١، لندن، ١٩٩١.
- بيربي، جان جاك، الخليج العربي، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز، المكتب التجاري، بيروت، ١٩٥٩.
- الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية جـ٨ و ١٠، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- حميدي، جعفر عباس، التطورات السياسية في العراق، ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٦.
- خليل، نوري عبد الحميد، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، بغداد، ١٩٨٠.
- الداود، د. محمود علي، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٨٠.
- دنكور، الياهو، ومحمود فهمي درويش، الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦، بغداد، وزارة الداخلية، ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م.
- الراوي، د. خالد، رزوق غنام في كتاب "موسوعة اعلام العرب" ، جـ١، بيت الحكمة، ط١، ٢٠٠٠م/١٤٢٠هـ.
- الروسان، د. ممدوح، العراق وقضايا الشرق العربي القومية ١٩٤١-١٩٥٨، بيروت، ١٩٧٩.
- الزركلي، خير الدين، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، جـ٤، بيروت، ١٩٧٠.
- السامرائي، حازم، الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، تقديم نجدت فتحي صفوت، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠١.
- السبعاوي، عوني عبد الرحمن، العلاقات العراقية التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، دار الكتب، بغداد، ١٩٨٦.
- سيل، باتريك، الصراع على سوريا دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة سمير عبه ، بيروت، ١٩٦٨.
- العاني، محمد طه الفياض، الذكرى الخامسة لارتقاء جلالة الملك سعود المعظم عرش المملكة العربية السعودية، مطبعة السجل، بغداد، ١٩٥٧.

- العكام، عبد الأمير هادي، تاريخ حزب الاستقلال في العراق ١٩٤٦-١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٠.
- القحطاني، فهد، صراع الأجنحة في العائلة السعودية، الصفا للنشر والتوزيع، ط١، لندن، ١٩٨٨.
- محمد، سعاد رؤوف شير، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد، ١٩٨٨.
- المطبعي، حميد، موسوعة اعلام في القرن العشرين، جـ٣، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، ١٩٩٥.
- نوفل، سيد، العمل العربي المشترك ماضيه ومستقبله، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٨.
- هدو، د. حميد، توفيق الفكيكي في"موسوعة اعلام العرب" ، جـ١، بيت الحكمة، ط١، ٢٠٠٠م/ ١٤٢٠هـ.